وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأندلس للعلوم والتقنية

جامعة الأندلس
للعلوم والتقنية
Alandalus University For Science & Technology
2003 ١٤٢٤

مقدمة في علوم الحديث

٢٠٢٠ - ٢٠٢١م

مع تحيات مكتبة الخليج خلف مستشفى غيل باوزير جوال ٧١١٤١٠٨١٧ - ٧٠١٢٧٣٦١١

بسم الله الرحمن الرحيم

الجيل الجديد ناشرون

اليمن ـ صنعاء

هاتف: ٢١٣١٦٢/٤/٥

فاكس: ٢١٣١٦٢

E-mail :
Aljeel@y.net.ye

Web site:
www.aljeel-aljadeed.com

قسم التوزيع والجملة :

(٢٥٥٢٨٦) تحويله (١٠٤)

فرع الجامعة الجديدة هـ/ ٢٢٦٠٣٤

فرع الحي السياسي هـ/ ٢٥٥٢٨٦

فرع شارع تعز هـ/ ٦٠٨٤٦٩

فرع عدن : هـ/ ٢٦١١٤١ـ٠٢

فرع تعز : هـ / ٢٥٢٤٤٧ — ٠٤

فرع الحديدة : هـ/ ٢١٨١٤٦ — ٠٣

فرع حضرموت : هـ / ٣٨٤٠٥٢ — ٠٥

فرع إب : هـ / ٤٠١١٩٠ — ٠٤

الطبعة الثانية عشر

١٤٣٣ هـ — ٢٠١٢م

جميع حقوق الطبع محفوظة

للناشر

مكتبة الجيل الجديد

حقوق الطبع محفوظة (C) ٢٠١٢م لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يُمكّن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه . ولا يُسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر .

مصطلح الحديث ونجاله

تأليف

الأستاذ الدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل

عميد كلية الشريعة والقانون سابقاً

جامعة صنعاء

الجيل الجديد ناشرون

صنعاء

بسم الله الرحمن الرحيم

جانب روايتها الالتزام بها علماً وعملاً وسلوكاً وأخلاقاً، ولم يزل علم الحديث النبوي الشريف من أشرف العلوم الإسلامية وأجلها وأنفعها وأبقاها ذكراً وأعظمها أثراً بعد القرآن الكريم الذي هو الأصل والمصدر الأول في التشريع الإسلامي ثم السنّة النبوية التي هي الأصل والمصدر الثاني بعد القرآن.

ومن عناية العلماء بالسنة جمعها وتدوينها في كتب ودواوين الحديث المختلفة من الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم والجوامع وغيرها من كتب الرواة ورجال الحديث سواء ما يخص علم الحديث رواية أو دراية، فكما اعتنى العلماء بتدوين وجمع السنة اعتنوا أيضاً بشرحها وبيان معانيها وما يستنبط منها من العقائد والأحكام وضبط متونها ضبطاً محكماً متقناً محرراً محققاً بعيداً عن الغموض واللبس والتحريف والتصحيف، وبينوا أيضاً غريبها ومشكلها ومتشابهها ومختلف الحديث وناسخه ومنسوخه.

كما اعتنوا أيضاً بالآداب والحكم والمواعظ والأخلاق المستفادة من الأحاديث وبينوا ما تشتمل عليه من أوجه البلاغة وأنواع البيان، ومن العناية أيضاً بيان حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد ومن حيث تقسيمات الأحاديث ومراتبها وعللها وكيفية التحمل والأداء والتمييز بين الصحيح والحسن والضعيف إلى غير ذلك مما له تعلق بمباحث هذا الفن كما سيأتي موضحاً في محله.

وكانت هذه العناية ممثلة في جهود علماء الحديث وأئمته النقاد الذين وضعوا أهم الأسس وأدق القواعد وأحكمها بأوضح العبارات وأدقها والذين قضوا حياتهم في الحفاظ عليها تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿إنّا نحن نزلنا الذكر وإنّا له لحافظون﴾ (الحجر: ٩)، وسنة رسول الله ﷺ من الذكر المنزل لأنه لا ينطق عن الهوى إن هو إلّا وحي يوحى ومن تلك العناية بالسنة ما دونه علماء مصطلح الحديث من الكتب التي جمعت قواعد وقوانين وضوابط هذا الفن بعد أن كانت قبل المائة الرابعة مفرقة في غضون كتب العلم مثل الرسالة والأم وكلاهما للإمام الشافعي رحمه الله تعالى، ولما كانت المائة الرابعة من

الهجرة ظهرت عند ذلك الكتب الكثيرة المستقلة في هذا الفن ثم تتابع العلماء في تدوين قواعد هذا العلم ومن أشهر هذه الكتب ما يلي:

١ ــ أول من ألف في فن مصطلح الحديث مستقلاً عن غيره من أنواع علوم الحديث هو القاضي أبو محمد الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي المتوفى سنة (٣٦٠ هـ)، ألف كتابه (المحدث الفاصل بين الراوي والسامع).

٢ ــ ثم تلاه الحاكم أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن البيع النيسابوري المتوفى سنة (٤٠٥ هـ) فألف كتابه (علوم الحديث) لكنه لم يهذب ولم يستوعب.

٣ ــ ثم تلاه الحافظ أبو نعيم الأصبهاني المتوفى سنة (٤٣٠ هـ) فعمل مستخرجاً على كتاب الحاكم وزاد فيه أشياء وأبقى أشياء للمتعقب.

٤ ــ ثم جاء بعد هؤلاء الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت المتوفى سنة (٤٦٣ هـ) فألف كتابه (الكفاية في قوانين الرواية) وكتاباً آخر (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع)، وله في كثير من فنون مصطلح الحديث كتاب مفرد فكل من جاء بعده وألف في هذا الفن هم عيال على كتبه ومؤلفاته.

٥ ــ ثم جاء بعد ذلك القاضي عياض بن موسى اليحصبي الأندلسي المتوفى سنة (٥٤٤ هـ) فألف كتابه (الإلماع في ضبط الرواية وقوانين السماع).

٦ ــ ثم جاء أبو حفص عمر الميانجي المتوفى سنة (٥٨٠ هـ) فألف جزءاً أسماه (ما لا يسع المحدث جهله).

٧ ــ ثم جاء بعد ذلك الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمر عثمان بن عبدالرحمن المشهور بابن الصلاح المتوفى في سنة (٦٤٣ هـ) فألف كتابه المشهور (علوم الحديث) ويعرف بمقدمة ابن الصلاح فهذب فنونه وأملاه شيئاً فشيئاً لما ولي تدريس الحديث في المدرسة الأشرفية بدمشق والمعروفة بدار الحديث، ثم جاء بعد ابن الصلاح جماعة من العلماء اعتنوا بكتابه فمنهم من شرحه ومنهم من اختصره وزاد عليه ومنهم من نظمه.

٨ ـ فمن هؤلاء الإمام يحيى بن شرف الدين النووي المتوفى سنة (٦٧٦ هـ) فقد اختصر كتاب ابن الصلاح في كتاب أسماه (الإرشاد) ثم اختصر الإرشاد في (التقريب) وشرح التقريب الإمام الحافظ عبدالرحمٰن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة (٩١١ هـ) في كتابه (تدريب الراوي شرح تقريب النووي).

٩ ـ واختصره أيضاً وزاد عليه الحافظ إبراهيم بن جماعة المصري المتوفى سنة (٧٣٣ هـ) في كتاب أسماه (المنهل الروي).

١٠ ـ واختصره الحافظ المفسر أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي المتوفى سنة (٧٧٤ هـ) وأسماه (اختصار علوم الحديث) وشرحه أحمد محمد شاكر في كتاب أسماه (الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث) وهو مطبوع.

١١ ـ واختصر كتاب ابن الصلاح أيضاً وزاد عليه الحافظ أبو حفص عمر بن رسلان البلقيني المتوفى سنة (٨٠٥ هـ) في كتاب أسماه (محاسن الاصطلاح) ويعتبر أيضاً شرحاً لمقدمة ابن الصلاح.

١٢ ـ وشرح كتاب ابن الصلاح الحافظ أبو الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة (٨٠٦ هـ) في كتاب أسماه (التقييد والإيضاح على مقدمة ابن الصلاح) ثم نظمه في كتاب آخر أسماه (ألفية الحديث) وشرح هذه الألفية بنفسه، وشرحها أيضاً من بعده الحافظ محمد بن عبدالرحمٰن السخاوي المتوفى سنة (٩٠٢ هـ) وهو أحسن شروحها وأسماه (فتح المغيث شرح ألفية الحديث).

١٣ ـ وممن تتبع ابن الصلاح الحافظ الكبير أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المصري المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) في كتابه (النكت على ابن الصلاح) وهو مطبوع، وله كتاب آخر مختصر نافع جيد أسماه (نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر) وهو من أنفع الكتب المختصرة.

وشرحه أيضاً بكتاب أسماه (نزهة النظر شرح نخبة الفكر) وهو مطبوع،

وشرحه ابنه محمد بن أحمد بن حجر وشرحه عبدالرؤوف المناوي، ومحمد صادق بن عبدالهادي السندي المتوفى سنة (١١٨٧ هـ)، ثم تتابع العلماء في تدوين هذا الفن والكتابة فيه فمن أشهر كتب المتأخرين وانفعها وأحسنها ما كتبه السيد العلامة المجتهد محمد بن إبراهيم الوزير اليمني الصنعاني المتوفى سنة (٨٤٠ هـ) في كتاب أسماه (تنقيح الأنظار)، ثم جاء بعده السيد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني المتوفى سنة (١١٨٢ هـ) فشرح (تنقيح الأنظار) في كتاب أسماه (توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار) وهو من الكتب المفيدة المحررة في هذا الفن.

ومن الكتب المفيدة في هذا الفن حاشية (المنهج السوي على المنهل الروي) لشيخ الإسلام السيد العلامة عبدالرحمٰن بن سليمان بن يحيى مقبول الأهدل المتوفى سنة (١٢٥٠ هـ) وهو من شيوخ الإمام الشوكاني.

ومن أشهر الكتب أيضاً (قواعد التحديث) لجمال الدين محمد القاسمي المتوفى سنة (١٣٣٢ هـ)، وكتاب (توجيه النظر) لطاهر الجزائري المتوفى سنة (١٣٣٨ هـ) وكتاب (الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث) لأحمد محمد شاكر وكتاب (الوسيط في علوم الحديث) لمحمد محمد أبي شهبة.

ومن أخصر المختصرات المنظومة البيقونية للشيخ عمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي، وممن شرحها النواب صديق حسن خان المتوفى سنة (١٣٠٧ هـ) في كتاب أسماه (العرجون في شرح البيقون).

وهناك كتب أخرى نافعة وكثيرة منها النظم ومنها النثر في هذا الفن والتي لم نذكرها خشية الإطالة.

وبعد..

فإني أحمد الله تبارك وتعالى أن وفقني لأن أسهم أيضاً في هذا الفن بهذه البحوث المتواضعة وذلك بعد أن كلفت بتدريس هذه المادة لطلاب الشريعة في جامعة صنعاء ـ كلية الشريعة والقانون ـ فرأيت أن أضع بين أيدي الطلبة كتاباً موجزاً جامعاً لمباحث هذا الفن غير مخل به.

وتجنبت التطويل خشية السآمة والملل بعيداً عن التعقيد كما حرصت أن يكون بعبارة سهلة ميسرة قريبة المنال تيسر فهم قواعد هذا الفن ومصطلحاته على الطلاب بأسلوب علمي واضح غير معقد.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ولا حول ولا قوة إلا بالله.. وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المؤلف

صنعاء في ٨ صفر ١٤٠٩ هـ
الموافق ١٩ سبتمبر ١٩٨٨ م

الحديث: تعريفه وأقسامه

الحديث:

لغة: الجديد، وما يقابل القديم، ويجمع على أحاديث على خلاف القياس.

واصطلاحاً: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة وهو بهذا التعريف يرادف السنة والخبر.

وقد يطلق الحديث على القرآن كما في قوله تعالى: ﴿ومن أصدق من الله حديثاً﴾ (النساء: ٨)، وقوله تعالى: ﴿فلعلك باخع نفسك على آثارهم إن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفاً﴾ (الكهف: ٦)، وقوله تعالى: ﴿الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً مثاني..﴾ (الزمر: ٢٣)، وقوله تعالى: ﴿فليأتوا بحديث مثله إن كانوا صادقين﴾ (الطور: ٣٤).

الخبر:

والخبر في اللغة: النبأ، وكل كلام يبلغ الإنسان من جهة السمع أو الوحي يسمى خبراً.

والخبر هو كل كلام يفيد بنفسه نسبة شيء إلى شيء في الخارج فإن وافقت نسبته الكلامية نسبته الخارجية في الواقع سمي كلاماً صادقاً وإلا سمي كاذباً. ولهذا يقال إن الخبر إما أن يحتمل الصدق أو الكذب ولا ثالث لهما. فمن الأخبار ما يعلم صدقه قطعاً كخبر الله وخبر رسوله ﷺ، ومن الأخبار ما يعلم كذبه قطعاً كالخبر المخالف لخبر الله، ومن الأخبار ما يظن صدقه كخبر العدل، ومن الأخبار ما يظن كذبه كخبر الفاسق ومن الأخبار ما يشك فيه كخبر المجهول.

وفي الإصطلاح: الخبر يرادف الحديث فهما متساويان في التعريف إلاّ أن الحديث أخص من الخبر فكل حديث خبر وليس كل خبر حديثاً فبينهما عموم وخصوص مطلق يجتمعان في شيء وينفرد الأعم منهما. فالحديث أخص لأنه يستعمل فيما جاء عن النبي ﷺ خاصة، ويقال لمن يشتغل به محدث.

وأما الخبر فيستعمل فيما ورد عن النبي ﷺ وفيما ورد عن غيره من الصحابة والتابعين وغيرهم، ويقال لمن يشتغل بالأخبار أخباري.

الأثـر:

الأثر في اللغة: بقية الشيء، ومعناه في الاصطلاح يرادف معنى الحديث عند جمهور المحدثين فالخبر والحديث والأثر ألفاظ مترادفة بمعنى واحد فتطلق على الحديث المرفوع إلى النبي ﷺ وتطلق على الحديث الموقوف على الصحابي وعلى الحديث المقطوع (أي الموقوف على التابعي)، ويسمى كل واحد من هؤلاء أثراً وحديثاً وخبراً.

ويرى بعض علماء الحديث من المحققين أن الأثر يستعمل خاصة فيما يروى عن الصحابي أو التابعي من قوله أو فعله فيقال لما يروى عن الصحابي موقوفاً أثر، ولما يروى عن التابعي مقطوعاً أثر كما سيأتي توضيح ذلك في محله.

وفيما تقدم ذكرنا تعريف الحديث الذي هو قول النبي ﷺ أو فعله أو تقريره أو صفته.

فمثال ما أثر عن النبي من الأقوال قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرىء ما نوى»[1]، وقوله ﷺ: «الحلال بيّن والحرام بيّن وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمها كثير من الناس فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه - إلى آخر الحديث»[2].

(١) رواه البخاري الحديث رقم ١، ومسلم، الإمارة رقم ١٥٥.
(٢) البخاري، الإيمان رقم ٥٢ رواه مسلم، المساقاة رقم ١٠٧.

ومثال ما أثر عن النبي ﷺ من الأفعال صفة صلاته ووضوؤه وصيامه وحجه وجميع عباداته الفعلية وسائر أفعاله التي نقلها الصحابة الكرام رضوان الله عليهم عنه ﷺ ونقلها عنهم التابعون ثم من بعدهم.

ومثال ما أثر عن النبي ﷺ من التقرير إقراره ﷺ لأقوال بعض الصحابة رضوان الله عليهم إما بسكوته وعدم إنكاره عليهم أو بموافقته وإظهار استحسان ذلك منهم فيكون هذا كله كأنه صادر عن رسول الله ﷺ، من ذلك إقرار النبي ﷺ اجتهاد الصحابة في أداء صلاة العصر يوم غزوة بني قريظة حيث قال لهم يومئذ: (لا يصلين أحد العصر إلاّ في بني قريظة)[1]، ففهم بعضهم أن النبي على حقيقته فلم يصلوا العصر في وقتها بل أدوها في بني قريظة بعد فوات وقتها، بينما فهم البعض الآخر أن المقصود من ذلك إنما هو الحث على الإسراع وعدم التواني فصلوا العصر في وقتها وهم في طريقهم إلى بني قريظة. ولما بلغ النبي ﷺ ما فهم الصحابة، أقر كل فريق على فهمه ولم ينكر على أحد منهم.

ومثاله أيضاً إقراره لعب الحبشة بالحراب في المسجد وعدم إنكاره عليهم[2]، وإقراره لخالد بن الوليد أكل لحم الضب على المائدة بحضرته ﷺ[3] وغير ذلك من الأمثلة المعروفة في كتب السنّة.

تقسيمات الحديث من حيث نسبته إلى قائله

ينقسم الحديث إلى حديث قدسي وحديث نبوي.

الحديث القدسي:

هو ما يرويه النبي ﷺ عن ربه تبارك وتعالى ويسنده إليه من غير القرآن.

(١) رواه البخاري، ومسلم الجهاد رقم ٦٩.
(٢) رواه البخاري رقم الحديث ٩٥٠ فتح الباري ٢/٤٤٠.
(٣) رواه مسلم ٤٣ الصيد.

وسمي قدسياً نسبة إلى القدس وهو الطهر والتنزيه لأنه صادر عن الله عزّ وجلّ حيث إنه هو المتكلم به والمنشىء له وهو المنزه عن كل ما لا يليق به، وعلى هذا فالحديث القدسي منشأوه ومعناه من عند الله ولفظه من عند رسول الله ﷺ وحينما يتحدث به النبي ﷺ يقول: قال الله تبارك وتعالى، أو يقول عن الله عزّ وجلّ كذا وكذا أو يقول الراوي قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل.

ومثاله: حديث أبي ذر الطويل الذي يرويه عن النبي ﷺ عن ربه عزّ وجلّ أنه قال: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا. يا عبادي كلكم ضالّ إلّا من هديته فاستهدوني أهدكم. يا عبادي كلكم جائع إلّا من أطعمته فاستطعموني أطعمكم. يا عبادي كلكم عار إلّا من كسوته فاستكسوني أكسكم. يا عبادي إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعاً فاستغفروني أغفر لكم» الحديث[1].

وقد يروى الحديث القدسي في سياق حديث نبوي كما هو الحال في قوله ﷺ: «كل عمل ابن آدم يضاعف له الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف قال الله تعالى إلّا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به»[2]، وكقول الرسول ﷺ: «تضمن الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه إلّا جهاد في سبيلي وإيمان بي وتصديق برسلي فهو ضامن أن أدخله الجنة أو أرجعه إلى منزله الذي خرج منه بما نال من أجر أو غنيمة»[3].

الفروق بين الحديث القدسي والقرآن

من الفوارق التي يذكرها العلماء بين الحديث القدسي والقرآن للتمييز بينهما حتى لا يظن ظان أنه ما دام القرآن من عند الله والحديث القدسي من عند الله أيضاً فلماذا لا نسمي الكل قرآناً؟ فمن تلك الفوارق ما يلي:

(١) رواه مسلم في كتاب البر والصلة رقم ٢٥٧٧.
(٢) رواه مسلم، الصيام رقم ١١٥٢.
(٣) رواه مسلم، الإمارة ١٨٧٦.

١ ـ القرآن لفظه ومعناه من عند الله بخلاف الحديث القدسي معناه من عند الله فقط ولفظه من عند الرسول ﷺ.

٢ ـ القرآن معجز ومتعبد بتلاوته ويؤجر قارئه على تلاوته بكل حرف عشر حسنات والحسنة بعشر أمثالها بخلاف الحديث القدسي فليس بمعجز ولا متعبد بتلاوته ويؤجر قارئه إلّا أنه ليس كأجر القرآن.

٣ ـ القرآن منقول إلينا بالتواتر المفيد القطع واليقين في نقله ولا يجوز نقله بالمعنى ولا يجوز تغيير لفظه ولا تبديل حرف من حروفه ولا لفظ من ألفاظه بخلاف الحديث القدسي منه المتواتر وغير المتواتر وتجوز روايته بالمعنى لمن لا يحيل اللفظ عن المعنى المراد ومنه ما يفيد القطع واليقين مثل الأحاديث المتواترة ومنه ما يفيد الظن مثل أحاديث الآحاد.

٤ ـ القرآن تحرم تلاوته وحمله على الجنب والحائض والنفساء بخلاف الحديث القدسي فلا تحرم رواته ولا يحرم حمله على الجنب ولا الحائض ولا النفساء.

٥ ـ القرآن لا تصح الصلاة إلّا بالقراءة به بخلاف الحديث القدسي من قرأ به في الصلاة بطلت صلاته.

٦ ـ القرآن يكون بالوحي بواسطة الملك بخلاف الحديث القدسي قد يكون وحياً وقد يكون رؤية في المنام.

٧ ـ يسمى القرآن قرآناً والجملة منه آية أو جزء آية والقدر من الآيات يطلق عليها سورة والكل يطلق عليه قرآن لأن القرآن اسم جنس يطلق على القليل والكثير منه بخلاف الحديث القدسي.

الفرق بين الحديث القدسي والحديث النبوي

أولاً:
يتفق الحديث القدسي مع الحديث النبوي فيما يأتي:

١ ــ كل منهما لفظه من عند الرسول ﷺ ومعناه من عند الله إلا أن الحديث القدسي معناه من عند الله وحياً والحديث النبوي معناه من عند الله إلهاماً وقد يكون رؤيا لأن الرسول ﷺ لا ينطق عن الهوى.

٢ ــ تجوز رواية كل منهما بالمعنى لمن لا يحيل اللفظ عن المعنى المقصود.

٣ ــ لا تجزىء القراءة بكل منهما في الصلاة بل تبطل الصلاة إذا قرأ بهما فيها.

٤ ــ كل منهما قد يكون متواتراً أو مشهوراً أو آحاداً.

٥ ــ كل منهما قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً.

ثانياً:

يختلف الحديث القدسي عن الحديث النبوي فيما يأتي:

١ ــ الحديث القدسي يكون بطريق الوحي أما الحديث النبوي قد يكون بالوحي وقد يكون بالاجتهاد إلّا أن الرسول ﷺ لا يقر على الاجتهاد الخاطىء.

٢ ــ ينسب الحديث القدسي إلى الله تعالى لأن معناه من عند الله بخلاف الحديث النبوي فينسب إلى الرسول ﷺ لأن لفظه ومعناه من عند النبي ﷺ.

ويندرج تحت تقسيم الحديث من حيث نسبته إلى قائله أنواع أخرى منها المرفوع والموقوف والمقطوع وسيأتي بيانها وتفصيلها في محلها.

السنة: تعريفها ـ وأقسامها

السنة في اللغة تأتي بمعنى العادة والطريقة والسيرة المتبعة فمن استعمالها في القرآن بمعنى العادة والعذاب الذي يرسله الله على الكافرين. قوله تعالى: ﴿سنة الله في الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلاً﴾ (الفتح: ٢٣)، وقوله تعالى: ﴿سنة الله التي قد خلت من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلاً﴾(الأحزاب: ٦٢)، وقوله تعالى: ﴿سنة من قد أرسلنا قبلك من رسلنا ولا تجد لسنتنا تحويلاً﴾ (الإسراء: ٧٧)، والمعنى هكذا عادتنا في الذين كفروا برسلنا.

وبمعنى الطريقة قوله تعالى: ﴿يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم والله عليم حكيم﴾ (النساء: ٢٦)، والمعنى يبين لكم طرق الذين من قبلكم.

ومنه قول النبي ﷺ: «فمن رغب عن سنتي فليس مني»[1]، أي طريقتي، ومنه أيضاً قوله: «لتتبعن سنن من قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع ـ الحديث»[2].

وقوله ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء من بعدي»[3].

وقد يرد استعمال السنة في القرآن مضافاً إلى لفظ الجلالة كقوله تعالى: ﴿سنة الله...﴾ ومعناها أحكامه وقوانينه التي يسير عليها الكون.

---

(١) البخاري رقم ٥٠٦٣، ومسلم رقم ١٤٠١ النكاح.

(٢) البخاري رقم ٣٤٥٦ ورقم ٧٣٢٠ ـ الاعتصام والأنبياء ومسلم، العلم رقم ٢٦٦٩.

(٣) ابن ماجه، المقدمة رقم ٤٢.

وأما السنة بمعنى السيرة سواء كانت محمودة أو مذمومة فقد ورد استعمالها في حديث النبي ﷺ فمنه قوله: «من سن في الإسلام سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها بعده إلى يوم القيامة؟ لا ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها بعده إلى يوم القيامة لا ينقص من أوزارهم شيء»[1].

وقد استعمل العرب مدلول السنة في أشعارهم بمعنى الطريقة والعادة والسيرة، فمن ذلك قول لبيد:

من معشر سنت لهم آباؤهم ولكل قوم سنة وإمام

وقول حسان بن ثابت شاعر رسول الله ﷺ:

إن السنوائب من فهر وإخوتهم قد بينوا سنة للناس تتبع

أما السنة في الاصطلاح فيختلف مدلولها حسب اختلاف الفنون والعلوم الشرعية، فالسنة عند المحدثين هي ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية سواء كانت قبل البعثة أم بعدها وسواء أثبتت حكماً شرعياً أم لم تثبت حكماً شرعياً.

وهي بهذا التعريف ترادف الحديث الذي سبق تعريفه، وهذا التعريف الذي ذكره المحدثون هو أوسع وأشمل تعريفات السنة.

وأما السنة عند الأصوليين فهي كل ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن.

والسنة عند الفقهاء هي كل ما ثبت عن النبي ﷺ ولم يكن من باب الفرض ولا من باب الواجب أي فهي النافلة وهي شيء زائد على الفرض والواجب، وهي كل ما يثاب المرء على فعله ولا يعاقب على تركه.

ويقسمونها إلى سنة مؤكدة وغير مؤكدة، فالمؤكدة عندهم ما واظب عليها النبي ﷺ ولم يتركها لا في حضره ولا في سفره وإن فاتته قضاها كسنة الفجر (أي ركعتي الفجر) وصلاة الوتر - عند من يقول إنها سنة مؤكدة - وسنة

(١) مسلم رقم ١٠١٧.

الظهر القبلية والبعدية (أي ركعتين قبله وركعتين بعده). وقد ثبت عنه ﷺ أنه قضى سنة الظهر البعدية من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

وأما السنة غير المؤكدة فهي التي لم يواظب عليها النبي ﷺ دائماً وإن فاتته لم يقضها وكان ربما فعلها أحياناً وتركها أحياناً أخرى.

وتطلق السنة ويراد بها ما قابل البدعة المحدثة في الدين من اعتقاد أو قول أو فعل وفي هذا المعنى يقول ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»[1].

أنواع السنة:

من خلال ما سبق بيانه نجد أن السنة إما أن تكون قولية أو فعلية أو تقريرية وتقدم التمثيل لذلك عند ذكر أنواع الحديث، لأن السنة كما ذكرنا مرادفة للحديث.

وأما صفته الخلقية فمثل كونه أبيض اللون مشرباً بحمرة ليس بالطويل البائن ولا بالقصير إلى غير ذلك من الصفات.

وأما صفته الخلقية فمثل كونه أشجع الناس وأشدهم حياء وتواضعاً وجوداً إلى غير ذلك من سيرته ﷺ.

(١) متفق عليه من حديث عائشة.

مكانة السنة من القرآن ووظائفها

أولاً ـ مكانة السنة:

أجمع المسلمون على أن ما صدر عن رسول الله ﷺ من الأقوال والأفعال والتقريرات التي يقصد بها التشريع والاقتداء ونقلت إلينا نقلاً صحيحاً سواء كان يفيد القطع أو الظن الراجح تكون مصدراً تشريعياً ثابتاً بعد القرآن وأصلاً من أصول التشريع يستنبط منه المجتهد الأحكام الشرعية، ومما هو معلوم من الدين بالضرورة أن القرآن الكريم هو المصدر الأول للتشريع والحديث النبوي المصدر والأصل الثاني بعد القرآن والأدلة والحجج على ذلك كثيرة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ التي تفيد وجوب اتباع النبي ﷺ في أقواله وأفعاله وأمره ونهيه، فمن الأدلة على حجية السنة قوله تعالى: ﴿قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول. . .﴾ (النور: ٥٤).

وقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول﴾ (النساء: ٥٩)، وقوله تعالى: ﴿ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم﴾ (النساء: ٨٣).

وقوله تعالى: ﴿ما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم﴾ (الأحزاب: ٣٦).

وقوله تعالى: ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً﴾ (النساء: ٦٥)، وقوله تعالى: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ (الحشر: ٧)، وقوله تعالى: ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو عذاب أليم﴾ (النور: ٦٣).

ومن السنة حديث معاذ المشهور حين بعثه ﷺ إلى اليمن وقال له: «بم تقضي؟ قال: بكتاب الله. قال: فإن لم تجد. قال: بسنة رسول الله ـ الحديث»[1]، إلى غير ذلك من الأدلة الدّالة على اتباع السنة.

وأجمع الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ على وجوب اتباع الحديث فكانوا إذا لم يجدوا في القرآن حكماً لواقعة نزلت بهم يسألون عن سنة رسول الله ﷺ فإن وجدوا فيها شيئاً قضوا به وإلاّ يجتهدون في معرفة الأحكام إما بالإجماع أو بقياس الأمور على نظائرها وما شابهها وقاربها وعلى ذلك صار الخلفاء الأربعة ومن بعدهم من سائر الصحابة والتابعين والأئمة الأعلام وفقهاء الإسلام في كل العصور والأزمان.

وقد حذر النبي ﷺ من أولئك الذين يرون الاكتفاء بالقرآن الكريم قائلين: حسبنا كتاب الله.

فأمثال هؤلاء وأتباعهم لا يعرفون قدر الحديث ومكانته وقد قال ﷺ فيهم: «لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه أمر مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدناه في الكتاب اتبعناه»[2]. وفي رواية: «ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني وهو متكىء على أريكته فيقول بيننا وبينكم كتاب الله فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه وما وجدنا فيه حراماً حرمناه وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله إلا أني أوتيت الكتاب ومثله معه»[3].

وهكذا نجد أن الحديث النبوي هو الأصل والمصدر الثاني من مصادر الشريعة الإسلامية يجب قبوله والاعتداد به لأنه صادر عن رسول الله ﷺ وهو مبلغ عن ربه تبارك وتعالى وهو المعصوم ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلاّ وحي يوحى﴾ (النجم: ٣، ٤).

---

(١) أبو داود السنن رقم الحديث ٣٥٩٢ الأقضية والترمذي رقم ١٣٢٧.

(٢) الترمذي رقم ٢٦٦٣.

(٣) الترمذي رقم ٢٦٦٤ وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ٢/٢٣١.

ثانياً ـ وظائف السنة:

من المعروف والمعلوم من الدين بالضرورة أن القرآن أنزله الله على رسوله محمد ﷺ وأوكل بيانه إليه بقوله تعالى: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم﴾ (النحل: ٤٤) ومن هنا فإن القرآن قد جاء بأحكام وقواعد كلية هي أصول التشريع.

وقد وكّل إلى الرسول ﷺ بيان وإيضاح تلك الأحكام والقواعد وتفصيلها وخاصة ما يتعلق بالمكلّف من الأحكام في العبادات والمعاملات والأحوال الشخصية وغيرها.

فوظيفة السنة إما مقررة ومؤكدة حكماً جاء به القرآن فيكون له مصدران وعليه دليلان من القرآن ومن السنة، وإما أن تكون سنة مفصلة ومفسرة ما أجمل في القرآن أو مقيدة ما أطلقه القرآن من الأحكام أو مخصصة ما كان عاماً في القرآن من الأحكام فيكون هذا التخصيص أو التقييد أو التفسير الذي وردت به السنة بياناً للمراد في القرآن.

وعلى ذلك فمن وظائف السنة ما يلي:

١ ــ بيان الإجمال في بعض آيات القرآن كقوله تعالى: ﴿وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين﴾ (البقرة: ٤٣).

فقد وضّح النبي ﷺ إجمال هذا النص ببيان أوقات الصلاة وشروطها وعددها وكيفية أدائها وقال: «صلوا كما رأيتموني أصلي»[1].

وقال للمسيء صلاته: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعاً، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، وافعل ذلك في صلاتك كلها»[2].

(١) رواه البخاري رقم ٦٣١، ومسلم رقم ٢٩٢ ـ ٢٩٣.
(٢) رواه البخاري رقم ٧٥٧.

وبين ﷺ مقدار الزكاة ونصابها في كل من الذهب والفضة وفيما سقت السماء ونصاب الأنعام وغير ذلك مما هو معروف ومبين في كتب السنة الصحيحة.

٢ ــ ومن وظائف السنة توضيح الإشكال في بعض الآيات ومن أمثلة ذلك قوله: ﴿وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل﴾ (البقرة: ١٨٧)، فقد أشكل فهم هذه الآية على الصحابي الجليل عدي بن حاتم رضي الله عنه حين نزلت فأخذ خيطاً أبيض وخيطاً أسود فلم يتبين له شيء فذكر ذلك للنبي ﷺ فضحك النبي ﷺ ثم قال له: «إنما هو سواد الليل وبياض النهار»[1] فتبين له الإشكال بعد ذلك.

٣ ــ ومن وظائف السنة تقييد الإطلاق الوارد في بعض الآيات كقوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله والله عزيز حكيم﴾ (المائدة: ٣٨)، فقد ورد في السنة ما يدل على أن قطع اليد يكون من الكوع فبين الإطلاق الوارد في الآية في قوله: ﴿فاقطعوا أيديهما﴾ لأن اليد قد تطلق ويراد بها إلى الكوع وقد تطلق ويراد بها إلى المرفق كما في آية الوضوء.

٤ ــ ومن وظائف السنة تخصيص العموم الوارد في بعض الآيات القرآنية مثل قوله تعالى: ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون﴾ (الأنعام: ٨٣)، فبينت السنة أن المراد بالظلم هنا هو الشرك بالله عزّ وجلّ. ولما نزلت[2] هذه الآية شق ذلك على الناس فقالوا يا رسول الله وأينا لم يظلم نفسه قال: «إنه ليس الذين تعنون ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح: ﴿إن الشرك لظلم عظيم﴾ إنما هو الشرك».

(١) رواه البخاري رقم ٤٥٠٩ ـ ٤٥١١.
(٢) متفق عليه من حديث ابن مسعود.

٥ ــ ومن وظائف السنة تقرير مبدأ عام يفهم من كثير من الآيات وذلك في قوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»[1]، والمبدأ المستفاد من هذا الحديث عدم الضرر وهو ما يفهم من آيات في القرآن نهت عن الضرر كقوله تعالى: ﴿ولا تمسكوهن ضراراً لتعتدوا﴾ (البقرة: ٢٣١).

وقوله تعالى: ﴿ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن﴾ (الطلاق: ٦).

وقوله تعالى: ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾ (البقرة: ١٩٥).

٦ ــ ومن وظائف السنة إلحاق بعض الأحكام التي وقعت بين طرفي الحل والحرمة، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة﴾ (المائدة: ٩٦)، وقوله تعالى: ﴿حرمت عليكم الميتة...﴾ (المائدة: ٣). وبقي أن يعلم حكم ميتة البحر التي دارت بين الحل في الآية الأولى حيث أنها تابعة لصيد البحر فتكون حلالاً وفي الآية الثانية من حيث إنها تابعة للميتة فتكون محرمة، فبين النبي ﷺ حكم ميتة البحر في الحديث لما سئل عن البحر فقال: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»[2]، وقوله في حديث آخر: «أحلت لنا ميتتان ودمان، السمك والجراد والكبد والطحال»[3].

٧ ــ وقد تؤكد السنة حكماً ورد في القرآن الكريم كتحريم أكل أموال الناس بالباطل المستفاد من قوله تعالى: ﴿ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون﴾ (البقرة: ١٨٨)، وهذا المعنى واضح في قول النبي ﷺ: «لا يحل مال امرىء إلّا بطيب نفس منه»[4].

٨ ــ ومن وظائف السنة تقرير بعض الأحكام زيادة على ما في القرآن كتحريم الجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها في الزواج فقد نهى

(١) رواه الدارقطني ٢٢٧/٣ وصححه النووي.
(٢) رواه أصحاب السنن الأربعة. أبو داود رقم ٦٩ والترمذي رقم ٨٣.
(٣) ابن ماجه رقم ٣٣١٤ والدارقطني ٢٧٢/٤ عن ابن عمر رضي الله عنهما.
(٤) الدارقطني ٢٥/٣ ـ ٢٦ عن عمرو بن يثربي.

النبي ﷺ أن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها فقال: «إنكم أن فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم»[1]. فالقرآن اقتصر في التحريم على النهي عن الجمع بين المرأة وأختها بقوله تعالى: ﴿وأن تجمعوا بين الأختين إلّا ما قد سلف﴾ (النساء: ٢٣). والسنة أضافت حكماً زائداً على ما ورد في القرآن وهو الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها.

٩ ــ ومن ذلك أيضاً ميراث الجدة لأنه ثبت بالسنة فأعطاها النبي ﷺ السدس[2] ولم يرد لميراث الجدة ذكر في القرآن. ومن ذلك أيضاً دية الأطراف كدية الرجلين واليدين مصدرها التشريعي الحديث النبوي ولم يرد ذكرها في القرآن فقد اقتصر القرآن على ذكر دية النفس بقوله تعالى: ﴿ودية مسلّمة إلى أهله إلّا أن يصدّقوا﴾ (النساء: ٩٢).

ومن ذلك أيضاً زكاة الفطر فلم يرد ذكرها في القرآن وثبت دليلها بالسنة فيما رواه ابن عمر رضي الله عنهما، قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من بر على الحر والعبد والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين»[3].

ومن ذلك المسح على الخفين، فلم يرد ذكره في القرآن وهو رخصة ثبتت مشروعيته بالسنة الصحيحة فرخص النبي ﷺ للمقيم أن يمسح على الخفين يوماً وليلة بدلاً عن غسل الرجل وللمسافر أن يمسح على الخفين ثلاثة أيام بلياليها[4] وله شروط معروفة في كتب الفقه.

ومن ذلك عقوبة شارب الخمر فلم يحدد القرآن مقدار عقوبة شارب الخمر واقتصر على الأمر بالاجتناب مبيناً أنها رجس من عمل الشيطان بقوله

(١) مسلم، النكاح رقم الحديث ١٤٠٨.
(٢) أبو داود، الفرائض رقم ٢٨٩٤.
(٣) رواه البخاري رقم ١٥٠٣، ومسلم رقم ٩٨٤ الزكاة.
(٤) مسلم رقم ٢٧٦ عن علي رضي الله عنه.

تعالى: ﴿إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون﴾ (المائدة: ٩٠)، وثبت بالسنة أن النبي ﷺ حدّ شارب الخمر. قال السائب بن يزيد رضي الله عنه: كنا نؤتى بالشارب على عهد رسول الله ﷺ وإمرة أبي بكر وصدر من خلافة عمر فنقوم بأيدينا ونعالنا وأرديتنا حتى كان آخر إمرة عمر فجلد أربعين حتى إذا عتوا وفسقوا جلد ثمانين[1].

ومن الأحكام الزائد عما ورد في القرآن مما جاءت به السنة صلاة الوتر، والأضحية.

(١) البخاري الحدود رقم الحديث ٦٧٧٩.

تعريف بعض مصطلحات المحدثين وألقاب المشتغلين بالحديث

الـراوي:

ويقال له المسند ـ بكسر النون ـ وهو ناقل الحديث بالإسناد سواء كان عنده علم به أو ليس له إلاّ مجرد الرواية.

المسنـد:

بفتح النون يطلق على الحديث المرفوع المتصل إلى النبي ﷺ، ويطلق على الكتاب الذي يجمع فيه صاحبه مرويات كل صحابي على حدة كمسند الإمام أحمد بن حنبل ومسند الطيالسي وأبي يعلى وغيرها من المسانيد.

الإسنـاد:

هو عزو الحديث إلى قائله مسنداً ـ أي منقولاً بالرواية المتتابعة.

السنـد:

هو سلسلة الرجال الموصلة إلى متن الحديث ويطلق على رواة الحديث الناقلين أقوال وأفعال وتقريرات النبي ﷺ.

المتـن:

هو نص الحديث المروي عن النبي ﷺ من قوله أو فعله أو تقريره أو صفته أو هو ما ينتهي إليه السند من الكلام.

طالب الحديث:

هو المشتغل بدراسة الحديث رواية ودراية وشرحاً وفقهاً.

المحدث:

هو من حمل الحديث وعرفه واعتنى به رواية واعتنى به دراية بأن حفظ المتون ويكون عنده علم بالرجال وتواريخهم وجرحهم وتعديلهم ويكون ما يعلم من الأحاديث والرجال أكثر مما يجهله.

الحافظ:

هو من روى ما يصل إليه ووعى ما يحتاج إليه بأن يكون ما يعلمه من الأحاديث والرجال أكثر مما يجهله، وحدده بعض العلماء بالعدد فقال: الحافظ من أحاط علمه بمائة ألف حديث بأسانيدها ومتونها.

الحجة:

أرفع درجة من الحافظ وحدد بمن يحفظ ثلاث مائة ألف حديث بأسانيدها ومتونها.

الحاكم:

هو من أحاط علمه بجميع الأحاديث متناً وإسناداً، جرحاً وتعديلاً، وتاريخاً وعللاً وغريباً وناسخاً ومنسوخاً.

أمير المؤمنين في الحديث:

لقب به بعض العلماء من أئمة الحديث الذين اشتهروا بالحفظ والإتقان والرسوخ في الحديث حتى أصبحوا أعلام عصرهم مثل البخاري وسفيان الثوري ومالك بن أنس وغيرهم ممن شهد لهم العلماء بذلك وهذه التسمية مأخوذة من قول النبي ﷺ: «اللهم ارحم خلفائي. قلنا: يا رسول الله من خلفاؤك؟ قال: الذين يأتون من بعدي يروون أحاديثي وسنتي»[1].

(١) رواه الرامهرمزي في كتاب (المحدث الفاصل بين الراوي والسامع) عن ابن عباس.

وإذا قيل في بعض كتب الحديث عند المتأخرين رواه الشيخان أو إذا قيل متفق عليه أو أخرجه صاحبا الصحيحين فمعناه رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما، وقد يرمز له بعض المحدثين بـ «ق» أي متفق عليه.

وإذا قيل رواه الجماعة فيقصد به أصحاب الكتب السبعة وهم: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد بن حنبل، وإذا قيل الستة فهم ما عدا الأخير الذي هو أحمد بن حنبل وإذا قيل: رواه أصحاب السنن أو الأربعة فيقصد به أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه وإذا قيل: رواه الخمسة فهم أصحاب السنن الأربعة وأحمد بن حنبل، وإذا قيل رواه الثلاثة فهم أصحاب السنن ما عدى الأخير الذي هو ابن ماجه.

علوم الحديث بالمعنى العام

تعريف علوم الحديث:

علوم جمع علم، والعلم يطلق على اليقين والمعرفة وعلى الملكة الراسخة في النفس التي بها الإدراك، ويطلق ويراد به المسائل والقواعد التي تذكر في أي علم من العلوم.

أما الحديث فقد بينا معناه الاصطلاحي فيما سبق.

وينقسم علم الحديث إلى قسمين:

علم الحديث رواية، وعلم الحديث دراية.

تعريف علم الحديث رواية:

هو علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية وخلقية.

وموضوعه: ذات النبي ﷺ من حيث قوله وفعله وصفته وتقريره وغير ذلك.

وفائدته: الوقوف على ما ثبت عن النبي ﷺ من السنة والأحاديث التي هي الأصل والمصدر الثاني في التشريع. وغاية هذا العلم الفوز بسعادة الدنيا والآخرة.

واضعه: أول من جمعه أبو بكر محمد بن عمرو بن حزم المتوفى سنة (١٢٠ هـ) وقبل محمد بن شهاب الزهري المتوفى سنة (١٢٤ هـ) كما سيأتي بيانه في موضوع التدوين.

نسبته: إلى غيره من العلوم الشرعية التي يجب الاعتناء بها التباين ولا غنى لها عنه.

حكم تعلمه: من فروض الكفاية فإذا لم يوجد في الأمة من يقوم به أثمت الأمة كلها. واستمداده من أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته.

فضله: من أفضل العلوم وأشرفها لأن موضوعه النبي ﷺ وأقواله وأفعاله وتقريراته، وهو يتشرف بشرف موضوعه.

معنى الرواية

تحدثنا فيما تقدم عن علم الحديث رواية، والآن نعرف معنى الرواية وكيف بدأت الرواية، وما هو دور العرب في الرواية؟ ثم نبين مزايا الرواية في الإسلام.

أولاً: تعريف الرواية:

الرواية في اللغة: تأتي لعدة معان ومن معانيها رواية الحديث وتحمل الأخبار ونقلها.

وفي اصطلاح المحدثين: هي نقل الحديث وإسناده وعزوه إلى من ينسب إليه بصيغة من صيغ الأداء المعروفة كحدثنا وسمعت وأخبرنا وأنبأنا وعن ونحوها.

وتطلق الرواية أيضاً على كل ما أضيف إلى النبي ﷺ من أقواله وأفعاله وتقريراته وصفاته.

ومن خلال هذا التعريف نرى أن ركني الرواية: هما: التحمل، والأداء. وتعتبر الرواية إحدى طرق العلم المشهورة.

ثانياً: كيف بدأت الرواية عند الأمم:

الرواية قديمة منذ وجد الإنسان على ظهر الأرض فكانت الرواية موجودة في الأمم السابقة كالفرس والرومان واليونان والهنود وغيرهم من الأمم الغابرة والأجيال الماضية وقد كانوا يهتمون بها ويعتمدون عليها في نقل أخبارهم

وحفظ ما يتعلق بأنسابهم وسير عظمائهم ومشاهيرهم ووقائعهم وملاحمهم المشهورة ونقل أشعارهم إلى غير ذلك مما يحتاجون إليه في ربط الماضي بالحاضر.

الرواية عند العرب:

وقد كان للعرب دور كبير في الرواية قبل الإسلام فقد ضربوا منها بسهم راجح فاقوا فيه من عداهم من الأمم الأخرى وكان العرب في مقدمة الأمم التي عنيت بالرواية لأنهم كانوا أمة أميّة لا تقرأ ولا تكتب وكان جل اهتمامهم بالرواية وعليها اعتمادهم - وإن وجد فيهم من يقرأ أو يكتب فهم القلة القليلة النادرة وقد كانت الأميّة هي السائدة -، فلم يكن لدى العرب من الكتب والصحف ما يقيّدون فيه كما لا يوجد فيهم من يحفل بالقلم إلاّ ما ندر كما ذكرنا.

وكان لا بدّ لهم من الاعتماد على الحفظ والذاكرة فمن ثم نشأت لديهم ملكة الأخذ عن الغير وتحمل بعضهم عن بعض حتى كان الواحد منهم سجلاً يدوّن فيه التاريخ ويحظى في قومه بمقدار حفظه وكانوا يحافظون أشد المحافظة على الرواية فاعتنوا بها لحفظ أنسابهم وأشعارهم وملاحمهم وما لهم فيه من أمجاد ومفاخر وأحساب وأنساب وغير ذلك من معرفة سير أعلامهم وعظمائهم وما يحتاجون إليه من ربط الماضي بالحاضر غير أنهم لم يكونوا يهتمون بتصحيح الأخبار والتحري في رواياتها والبحث عن صدقها ومطابقتها للواقع والحق وذلك لعدم وجود صفات النقد والتمحيص وقواعد الجرح والتعديل التي يميّزون بها بين الرواية الصحيحة وبين غيرها من الأساطير والخرافات التي كانت تروى إلى جانب أن الرواية لم يكن لها لديهم حرمة وقداسة وتقدير كما للمرويات الإسلامية، فمن ثم لم يدققوا فيها لأن الرواية عندهم يقصد بها إشباع الرغبة أو التسلية أو بث روح الإقدام والشجاعة واستنهاض الهمم وإثارتها للحروب وما حصل النقد والتدقيق والتحري والتمحيص إلاّ في ظل الإسلام فقط.

ميّزات الرواية في الإسلام:

أما الرواية في الإسلام فتعتبر موضع الأحكام الشرعية لمعرفة الحلال والحرام فالتساهل بشيء منها بالزيادة أو النقص يؤدي إلى التحريف والتبديل والتغيير وهو الأمر الذي يأباه خلق المسلمين ويتفاداه رواة الإسلام وفي مقدمتهم أصحاب رسول الله ﷺ الذين نقلوا إلينا القرآن نقلاً متواتراً والذي يفيد القطع واليقين في نسبته إلى الله جلّ وعلا فقد حرصوا على حفظه وحفظ السنّة النبويّة أيضاً وتبليغها بأمانة وصدق إلى من بعدهم فمن ثم شددوا في الرواية في نقلها ونتيجة لعنايتهم بها والتدقيق فيها والتعمق في البحث عن أحوال الرواة وناقلي الرواية وجدت الأصول والقوانين والقواعد والشروط الدقيقة بأرقى ما وصل إليه علم النقد وهي التي عرفت فيما بعد بعلم مصطلح الحديث.

فقد اعتنى العلماء من السلف بتصحيح الأخبار والتثبت فيها ونقدها من جهة السند والمتن نقداً صحيحاً علمياً.

كما امتازت الرواية في الإسلام بدقة الضبط والتحري من حيث صدقها ومطابقتها للواقع والحق ومن حيث اتصال سندها بنقل العدل الضابط عن مثله حتى يصل به إلى النبي ﷺ واعتنى علماء الإسلام بعلم الإسناد ونقد الرواة إذ به يعرف التمييز بين الصحيح والحسن والضعيف من المرويات والمقبول والمردود منها، وكان هذا من خصوصية هذه الأمة فقط، ويقول ابن حزم: إن نقل الثقة عن الثقة يبلغ به إلى النبي ﷺ مع الاتصال خصّ الله به المسلمين دون سائر الأمم ويقول أبو علي الجبائي: وخصّ الله هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها، الإسناد والأنساب والأعراب.

ولم يعرف مثل هذا لأمة من الأمم السابقة إنها عنيت بما جاء عن نبيها كما حصل لهذه الأمة حيث اعتنت بنقل ما جاء عن نبيها ﷺ وضبط الرواية والتدقيق والتحري فيها وتمحيصها والتمييز بين الصحيح والسقيم منها.

الرواية عند اليهود:

أما الرواية عند اليهود فلم تكن موجودة لديهم على نحو ما ذكرنا وما وجد لديهم في كتبهم من الروايات إلى موسى فهي غير متصلة بنقل العدل الضابط إلى أن يبلغ به إلى موسى عليه السلام، لذي إما مشتملة على تذاب أو مجهول وإما معضلة أو مرسلة.

الرواية عند النصارى:

وأما الرواية عند النصارى فهي تكاد تكون معدومة، وما وجد هو من النزر القليل في بعض مسائل التحريم والطلاق فهو مشكوك فيه لديهم لأنه لا يمكن أن يصل إلى عيسى عليه السلام بإسناد متصل، وما وجد متصلاً من الروايات لديهم فلا يمكن أن يصل إلى أعلى من (بولص) فليس لديهم من صفة النقل والرواية مثل ما لدى هذه الأمة الإسلامية.

كيف تلقى الصحابة الرواية عن الرسول ﷺ وكيفية عنايتهم بالرواية والاحتياط فيها ومنهجهم في التلقي وقبول الرواية:

أولاً: تلقي الصحابة الرواية عن رسول الله ﷺ:

تلقى الصحابة عن رسول الله ﷺ الرواية ونقل الحديث بالطرق الكفيلة بحفظها واستيعابها وعدم فوات شيء منها، على النحو الآتي:

١ ــ فمن تلك الطرق حضور مجالس النبي ﷺ التي كان يخصصها لأصحابه بقصد التوجيه والتعليم لهم وكان إذا تعذر على أحدهم حضور تلك المجالس أناب عنه غيره كما فعل عمر بن الخطاب حينما كان يتناوب الحضور مع جار له من الأنصار على مجالس رسول الله ﷺ فقال عمر: كان ينزل صاحبي يوماً وأنزل يوماً فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره وإذا نزل فعل مثل ذلك[1].

(١) رواه البخاري، العلم رقم الحديث ٨٩.

٢ ــ ومن تلك الطرق مذاكرة الصحابة فيما بينهم لما يسمعونه من رسول الله ﷺ حتى يرسخ في أذهانهم دون أن يفوتهم شيء كما قال أنس بن مالك رضي الله عنه: (كنا نكون عند النبي ﷺ فنسمع منه الحديث فإذا قمنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه)[1] إلى جانب اهتمام البعض بحفظ الحديث وتكراره في نفسه كما كان يفعل أبو هريرة رضي الله عنه حيث قال: كنت أجزأ الليل ثلاثة أجزاء ثلثاً أصلي وثلثاً أنام وثلثاً أذكر فيه حديث رسول الله ﷺ[2].

٣ ــ معرفة الحوادث التي كانت تقع على عهد رسول الله ﷺ فكان لها أثر كبير في حفظ الأحاديث النبوية لأن الرسول ﷺ كان يفتي بها ويبين فيها الأحكام الشرعية ثم تنتشر بين الصحابة ومن ذلك ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ مر برجل يبيع طعاماً فسأله: «كيف تبيع؟» فأخبره، فأوحي إليه أن أدخل يدك في الطعام فأدخل يده فإذا هو مبلول فقال رسول الله ﷺ: «ليس منا من غشّ»[3].

٤ ــ إلى جانب الكثير من الأجوبة والأقضية التي قضى بها النبي ﷺ بين المسلمين حينما كانوا يرجعون فيها إلى رسول الله ﷺ عند اختلافهم أو تنازعهم في أي قضية من القضايا والتي كان لها أثر كبير في حفظ الكثير من الأحاديث النبوية الصادرة عن الرسول ﷺ في تلك الوقائع والأحداث والأحكام التي كان يصدرها رسول الله ﷺ من العهود والمواثيق والتي كان يجريها مع غير المسلمين.

٥ ــ ومما ساعد الصحابة على حفظ وتلقي الأحاديث والسنّة النبويّة ملازمتهم للرسول ﷺ ومحافظتهم على الاقتداء في جميع العبادات من صلاة وصيام وحج وجهاد وغير ذلك من المعاملات والتي تؤلف جانباً كبيراً من

(١) رواه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع والالماع للقاضي عياض ص ٢٧.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٢٦٤ وسنن الدارمي ١/٨٢.

(٣) مسلم، الإيمان رقم ١٦٤، وأبو داود رقم الحديث ٣٤٥٢.

السنّة والأحاديث النبويّة التي حرص الصحابة على تلقيها عن الرسول ﷺ حتى لم يفتهم شيء من ذلك وهم الذين شاركوا النبي ﷺ عبء الدعوة ولازموه في كل حال من حالاته في الحضر والسفر والجهاد، في المغازي وفي المسجد وخارجه فلم يفتهم شيء من هديه فتسنى لهم حفظ السنّة النبويّة من أقواله وأفعاله وتقريراته وأحواله في نومه ويقظته وسكونه وحركته وقيامه وقعوده واجتهاده وجهاده وعباداته وفي جده ومزحه إلى جانب تلك الأحكام التي كان النبي ﷺ يخبر بها أصحابه وأهل بيته الذين اختصوا به في بعض الأمور التي لم يطّلع عليها غيرهم وبالأخص نساؤه ﷺ وفيما يتعلق بهن من الأمور الخاصة بأحواله مع نسائه مما لم يطّلع عليها غيرهن. وهذا النوع من التلقي يؤلف جانباً عظيماً من الأحاديث النبويّة وكل ذلك نقله الصحابة رضوان الله عليهم بدقة وأمانة وساعدهم على ذلك الحفظ وقوة الذاكرة وكثرة ملازمتهم لرسول الله ﷺ.

ثانياً: عناية الصحابة واحتياطهم في قبول الرواية وتلقيها:

لقد عني المسلمون بالرواية عناية فائقة منذ عصر الصحابة فنجد أن كبار الصحابة ومنهم الخلفاء الراشدون قد ساروا على سنّة التثبت في رواية الأخبار عن رسول الله ﷺ فكانوا يحتاطون ويتثبتون في قبول الرواية عن الراوي ولا يأخذون إلاّ عمّن كان عدلاً ورعاً أميناً ثقة فلم يقبلوا من الأخبار إلاّ ما كان عن العدل الضابط ولم يقبلوا خبر الفاسق والمجهول والكذاب عملاً بقول الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبيّنوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على فعلتم نادمين﴾ (الحجرات: ٦)، وعملاً بقوله تعالى: ﴿واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء﴾ (البقرة: ٢٨٢)، وقوله تعالى: ﴿وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله﴾ (الطلاق: ٢)، فدلت هذه الآيات على أن خبر الفاسق غير مقبول وأن شهادته مردودة والرواية نوع من الشهادة وتأخذ حكم الشهادة في بعض حالاتها فتجتمع الرواية والشهادة في معظم المعاني مما حدا بالصحابة أيضاً إلى التثبت في الرواية ونقل الأخبار عن رسول الله ﷺ خشية

الكذب عليه ﷺ لحديث: «إن كذباً عليّ ليس ككذب على أحد فمن كذب عليّ متعمداً فليتبوّأ مقعده من النار»[1].

ومن ثم فإن هذا التحري من قبل الصحابة يوفر الثقة والاطمئنان إلى رواية الحديث عن رسول الله ﷺ، وبواسطة هذا الجيل من الصحابة الذين عاصروا النبي ﷺ حصلت صيانة الحديث وسلامته من أي تحريف أو تغيير أو تبديل أو تزوير.

وكل هذا التحري الذي حصل من الصحابة خشية الوقوع في الخطأ في الرواية حرصاً على الضبط والاتقان حين التحديث. ومن زيادة الاحتياط والتثبت لدى الصحابة أن الخلفاء الراشدين كانوا لا يقبلون رواية الراوي حتى يشهد ثقة آخر على ما يقول، فهذا الصّديق رضي الله عنه يطلب من المغيرة بن شعبة رضي الله عنه شاهداً على ما يرويه عن رسول الله ﷺ في ميراث الجدة حينما قال: سمعت رسول الله ﷺ يعطيها السدس فقال له الصّديق: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك فانفذ ذلك أبو بكر رضي الله عنه[2].

وعلى هذه السنة سار الفاروق رضي الله عنه في التثبت بل زاد عليه كما فعل مع أبي موسى الأشعري رضي الله عنه حينما سلم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات فلم يؤذن له فرجع فأرسل عمر في أثره فقال له: لم رجعت؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا سلم أحدكم ثلاثاً فلم يجب فليرجع» قال: لتأتيني على ذلك ببينة أو لأفعلن بك، فجاء أبو موسى إلى الأنصار فقال لهم: هل سمع أحد منكم هذا عن رسول الله ﷺ؟ فقالوا: نعم، وأرسلوا معه رجلاً حتى أتى عمر فأخبره فقال عمر لأبي موسى: أما إني لم أتهمك ولكن خشيت أن يتقوّل الناس على رسول الله ﷺ[3].

---

(١) البخاري رقم ١٠٦ العلم، ومسلم المقدمة رقم الحديث ٣.

(٢) أبو داود رقم ٢٨٩٤.

(٣) البخاري رقم ٦٢٤٥ فتح الباري ١١/٢٧ - ٢٨.

وهكذا الإمام علي رضي الله عنه كان يستحلف الرجل إذا حدثه حديثاً عن رسول الله ﷺ، وقال: كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً ينفعني الله به وكان إذا حدثني غيره أستحلفه فإذا حلف صدقته[1].

وقد اتبع هذا المنهج سائر الصحابة كابن مسعود ثم التابعين من بعدهم - ولم تكن هذه المراجعة من الصحابة لبعضهم في التثبت في الرواية والاستحلاف طعناً في عدالتهم كما أشاع بعض الحاقدين من المستشرقين وغيرهم على الصحابة وإنما كان هذا على سبيل الاحتياط والتثبت في الرواية - وإذا كان هذا كله حصل في مجتمع الصحابة وهم كلهم عدول وأمناء وثقات كما أثنى الله عليهم ووصفهم بأنهم خير أمة أخرجت للناس بقوله تعالى: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر﴾ (آل عمران: ١١٠)، وكما شهد لهم رسول الله ﷺ بالصدق والأمانة والعدالة ولهم شرف الصحبة وفي ذلك يقول الرسول ﷺ: «الله الله في أصحابي لا تسبوهم ولا تؤذوهم فمن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله والذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»[2].

وعلى هذه العناية سار التابعون ومن بعدهم في التثبت في الرواية والتدقيق والنقد والتمحيص والتحري فقد استطاعوا بهذه العناية أن يعرفوا حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد وميّزوا بين الصحيح والحسن والضعيف من المرويات.

وقد كان للجهود الصادقة أثر عظيم في رواية الأحاديث والتوثق من صحتها وفحصها ورفض رواية الراوي لأدنى اشتباه فيه.

ومن ثم ظهر علم أصول الحديث الذي اشتمل على أدق الضوابط العلمية والتي بلغت منتهاها في التثبت والاحتياط من جهة ما يشترط للراوي والمروي فعند ذلك وضع العلماء شروطاً للراوي وشروطاً للمروي.

---

(١) الترمذي رقم ٣٠٠٦.

(٢) البخاري رقم ٣٦٧٣ ومسلم رقم ٣٣١ فضائل الصحابة.

ثالثاً: منهج الصحابة في رواية الحديث:

كان معظم الصحابة رضوان الله عليهم يأخذون عن رسول الله ﷺ الوحي أخذاً شفاهياً بطريق السماع من النبي ﷺ ومنهم من لم تمكنه ظروفه من التلقي عن الرسول ﷺ مباشرة إما بسبب السفر أو الاشتغال بالجهاد أو أمور المعاش فأخذ عمن تلقى من الرسول ﷺ، بيد أن البعض كان يتحرج من التحديث عن الرسول ﷺ خشية أن يحدث عن رسول الله ﷺ بما لم يسمعه منه ويتحرج من الرواية مخافة أن يبدل كلمة مكان كلمة فيدخل في عموم قوله ﷺ: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوّأ مقعده من النار»[1]، فتورعوا عن رواية الحديث ومن هؤلاء أبو بكر رضي الله عنه وعمر وعلي والزبير رضي الله عنهم.

وقد سار على هذا المنهج كثير من الصحابة رضي الله عنهم. فهذه عائشة رضي الله عنها تنقل عن أبيها الصّديق رضي الله عنه أنه قال: ما يمنعني من الحديث عن النبي ﷺ ألّا أكون أكثر أصحابه عنه حديثاً ولكن أكره أن يتقولوا عليّ[2].

وهذا الزبير بن العوام لما سئل: لماذا لا تحدث عن رسول الله ﷺ كما يحدث فلان وفلان، فقال: أما إني لم أفارق رسول الله ﷺ ولكني سمعته يقول: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوّأ مقعده من النار»[3].

وهذا عبدالله بن مسعود وهو من المتوسطين في رواية الحديث يقول: يحسب المرء من الكذب أن يحدث بما سمع[4]. وهذه دعوة صادقة منه إلى التثبت في الرواية وتحري الصدق فيما ينقل، وعلى هذا المنهج سار جماعة من الصحابة فأقلوا من رواية الأحاديث عن رسول الله ﷺ وهذا راجع إلى فرط ورعهم ووفرة احتياطهم للرواية عن رسول الله ﷺ وخوفهم من أن يزاد عليها أو ينقص منها أو تحريفها.

---

(١) تقدم، رواه البخاري رقم ١٠٦ العلم.

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي ١/٥.

(٣) تقدم تخريجه قريباً.

(٤) مقدمة صحيح مسلم ص ١١.

أما الفريق الثاني فهو المكثر في رواية الأحاديث عن رسول الله ﷺ وسبب إكثارهم من الرواية عن الرسول ﷺ يعود إلى الآتي:

١ ـ حرصهم ورغبتهم في نشر العلم وتعليم الناس لقول النبي ﷺ: «بلّغوا عني ولو آية»[١]، وقوله ﷺ: «رحم الله امرأ سمع منا مقالة فبلغها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع»[٢].

٢ ـ الثقة الكاملة والاطمئنان إلى صحة الرواية وصدقها والبعد عن التغيير والتبديل والتحريف.

٣ ـ الخوف من كتمان العلم لأن كاتم العلم مذموم.

فلهذه الأسباب أكثر بعض الصحابة من الرواية حتى تحدث الناس بهذه الرواية ونقلوها إلى غيرهم، ومن هؤلاء المكثرين أبو هريرة رضي الله عنه وهو أول المكثرين في الرواية فقد روى من الأحاديث (٥٣٧٤) حديثاً وهو أكثر الصحابة رواية للأحاديث وهو الذي كان يلازم الرسول ﷺ كثيراً ويحضر معه ويحفظ ما لا يحفظه غيره من الصحابة وقد دعا له النبي ﷺ حينما شكى له سوء حفظه للأحاديث فقال له: ابسط رداءك، ثم حثى له فيه حثيات وقال له: ضمه إليك. فبعد ذلك لم ينس شيئاً سمعه من رسول الله ﷺ، وهو الذي يقول: كان إخواننا من المهاجرين يشغلهم الصفق بالأسواق وأخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله ﷺ ويحضر ما لا يحضرون ويحفظ ما لا يحفظون. وكان حريصاً على الحديث فكان يسأل النبي ﷺ أحياناً عن بعض الحديث[٣].

ومن المكثرين من رواية الأحاديث، عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها فهي الصّديقة زوج النبي ﷺ فقد بلغت مروياتها عن النبي ﷺ (٢٢١٠) أحاديث.

---

(١) البخاري في الأنبياء ٣٤٦١.

(٢) أبو داود رقم ٣٦٦٠ والترمذي رقم ٢٦٥٨ عن ابن مسعود.

(٣) البخاري، العلم رقم ١١٩.

ومن المكثرين أيضاً أنس بن مالك رضي الله عنه والذي بلغت مروياته (٢١٧٨) حديثاً، وعبدالله بن عمر ومروياته من الأحاديث بلغت (٢٠١٩) حديثاً، وعبدالله بن عباس وعدد مروياته (١٦٩٦) حديثاً، وجابر بن عبدالله وعدد مروياته (١٥٤٠) حديثاً.

أقسام الرواية وأنواعها

تنقسم الرواية إلى متصلة وإلى منقطعة.

المتصلة أن يكون كل راوٍ سمع ممن فوقه مباشرة وروى عنه بغير واسطة.

والمنقطعة ما ليس كذلك.

ومعرفة كون الرواية متصلة أم منقطعة يرجع إلى معرفة علم تواريخ الرجال من حيث مواليدهم ووفياتهم ومعرفة المعاصرة ولقيا بعضهم لبعض.

أنـواع الروايـة:

الرواية نوعان:

رواية باللفظ والمعنى: وهي أن يؤدي الراوي الحديث بحروفه على النحو الذي تحمله عمن روى عنه دون تغيير منه أو تبديل أو زيادة أو نقص أو تقديم أو تأخير.

رواية بالمعنى: وهي أن يؤدي الراوي الحديث بألفاظ من عنده مع المحافظة على معناه بحيث لا يزيد فيه شيئاً ولا ينقص منه شيئاً ولا يحرف ولا يبدل المعنى.

حكم كل منهما:

اتفق العلماء على قبول الرواية باللفظ والمعنى إذا توفرت في الراوي شروط القبول من العدالة والضبط وغيرها.

أما الرواية بالمعنى فمنعها بعض المحدثين والفقهاء والأصوليين منعاً باتاً وأجازها جمهور العلماء بشرط أن يكون الراوي أهلاً لذلك أي عالماً بالألفاظ ومدلولاتها وبالمترادفات منها وبمقاصدها خبيراً بما يُحيل المعاني بصيراً بمقدار التفاوت بينهما فقيهاً عارفاً بالشريعة ومقاصدها وقواعدها عاقلاً لما يحدِّث به، وينبغي له أن يقول بعد نقل الرواية: أو كما قال ﷺ.

أما إذا فُقدت في الراوي هذه الشروط فلا يجوز له الرواية بالإجماع حتى لا يجعل الحرام حلالاً والحلال حراماً أو يزيد أو ينقص فيؤدي ذلك إلى تغيير الأحكام وإلى الكذب على رسول الله ﷺ. والأصح جواز الرواية بالمعنى إذا كان الراوي عالماً خبيراً أهلاً للرواية على النحو الذي ذكرناه من الشروط. وهذا الذي تشهد به أحوال الصحابة والتابعين والسلف الأولين وكثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً بألفاظ مختلفة وهذا هو المشاهد من الأحاديث المروية في الصحاح والمسانيد والسنن وغيرها من كتب الحديث فإن الواقعة قد تكون واحدة ثم تجيء بألفاظ متعددة.

واتفق العلماء على عدم جواز رواية أحاديث معيّنة بالمعنى، بل يجب المحافظة على ألفاظها المسموعة عن النبي ﷺ ومن هذه الأحاديث:

١ ــ ما يتعلق بالعقائد كذات الله وأسمائه تعالى وصفاته لأنها توقيفية لا يجوز إبدال ألفاظها بألفاظ أخرى مثل قوله ﷺ: «أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير»[1].

٢ ــ الأحاديث التي يتعبد بألفاظها مثل أحاديث الأذان والإقامة وتكبيرات الصلوات وصفة التشهد وصيغ العقود التي يتوقف عليها صحة العقود والالتزام، وما يترتب عليها من الأحكام أو من صحة العبادة أو بطلانها وكذلك الأدعية لأنها مقصودة بذاتها فيجب المحافظة على ألفاظها مثل قوله في الحديث: «ونبيك الذي أرسلت» فلا تنبركما فعل بعض الصحابة عند رواية

(١) رواه مالك في الموطأ، الحج رقم الحديث ٢٥٥، والترمذي رقم ١٩٤٤ عن ابن عمرو.

الحديث فقال: «ورسولك الذي أرسلت» فرد عليه الرسول ﷺ وقال: «قل ونبيك الذي أرسلت»[1].

٣ ــ الأحاديث التي تمتاز بأنها من جوامع الكلم لأنها في أعلى درجات البلاغة والفصاحة فروايتها بالمعنى يخل بالإعجاز المقصود منها مثل قوله ﷺ: «إن من البيان لسحراً»[2].

(١) البخاري في الوضوء رقم الحديث ٢٤٧ عن البراء بن عازب.
(٢) رواه البخاري في النكاح رقم ٥١٤٦.

تحمل رواية الحديث وأدائه

لا بد في رواية الحديث من التحمل والأداء ولا بد من معرفة معنى التحمل ومعنى الأداء وشروط كل منهما ومعرفة الطرق الصحيحة المعتبرة في التحمل ومعرفة صيغ الأداء والألفاظ التي يعبر بها الراوي عن كل طريق من طرق التحمل المعروفة عند أهل هذا الفن.

أولاً: التحمل:

معناه نقل الحديث عن الغير بأي طريق من طرق التحمل الصحيحة المعتبرة. وهذا الغير هو من أضيف إليه الحديث إما مباشرة أو بواسطة، ويسمى في عرف المحدثين شيخاً.

ويشترط فيمن يتحمل الحديث التمييز والضبط لما يرويه ويسمعه فتجوز رواية الصبي المميز ولكنه لا يؤدي إلاّ عند البلوغ، كما تجوز رواية الكافر ولكن لا يؤدي الرواية إلاّ بعد الإسلام.

طرق التحمل:

للتحمل طرق وكيفيات مخصوصة وهي على ما ذكرها علماء المصطلح ثمانية طرق لكل منها ألفاظ مستعملة يعبر عنها الراوي بصيغة تدل على ذلك الطريق الذي تحمل به وتسمى صيغ الأداء، وهي مرتبة على النحو الآتي:

١ ــ السماع من لفظ الشيخ: بأن يكون الشيخ يقرأ والطالب يستمع، وسواء كان الشيخ يحدث من حفظه أو من كتاب وسواء كان مع إملاء أم من غير إملاء، وللراوي أن يستعمل الألفاظ الآتية من صيغ الأداء التي تدل على هذه الطريقة فيقول: سمعت أو سمعنا أو حدثني أو حدثنا أو أخبرني أو

أخبرنا سماعاً أو أنبأني أو أنبأنا سماعاً منه فإن كان وحده يقول سمعت وحدثني وأخبرني وإن كان معه غيره يقول سمعنا. . . إلخ.

وهذه الطريقة الأولى هي أعلى أنواع التحمل عند جمهور المحدثين.

٢ ـ **القراءة على الشيخ**: وتسمى عرضاً من حيث إن القارىء يعرض على الشيخ ما يقرأه سواء كان الطالب هو القارىء أم كان القارىء غيره وهو يسمع وسواء قرأ من كتاب أو من حفظه وأجود صيغ الأداء عن هذه الطريقة: قرأت على فلان أو قرىء على فلان وأنا أسمع أو حدثني بقراءتي عليه أو حدثنا قراءة عليه وأنا أسمع أو أخبرني بقراءتي عليه أو أخبرنا قراءة عليه.

والصحيح عند جمهور المحدثين أنها تلي السماع في المرتبة.

٣ ـ **الإجازة**: ومعناها لغة مأخوذة من جواز الماء الذي تسقاه الماشية والحرث.

وعند المحدثين هي إذن الشيخ للطالب في الرواية عنه من غير سماع منه ولا قراءة عليه. فهي إخبار إجمالي بمرويات ومسموعات الشيخ أو بمؤلفاته عن طريق التلفظ أو الكتابة، وهي أنواع كثيرة مفصلة في كتب هذا الفن، وأقوى أنواع الإجازة إجازة معين لمعين.

والصحيح الذي عليه جمهور المحدثين وغيرهم جواز الرواية بالإجازة والعمل بها ومرتبتها دون القراءة.

وألفاظ الأداء المستعملة في الإجازة أن يقول الراوي أجازني أو أجازنا فلان أو حدثني أو حدثنا فلان إجازة، أو أخبرني أو أخبرنا إجازة.

ويجوز إطلاق أنبأنا في الإجازة من غير تقييد لها بالإجازة.

٤ ـ **المناولة**: وهي أن يناول الشيخ الطالب كتاباً أو فرعاً مقابلاً من سماعه ويقول له هذا سماعي. وهي نوعان:

النوع الأول: المناولة المقرونة بالإجازة وصورتها أن يناول الشيخ الطالب كتاباً أو فرعاً مقابلاً ويقول له: أجزت لك روايته عني وقد ملكتك إياه فاروه عنه. فأجمع العلماء على صحة الرواية بها وهي أعلى أنواع الإجازة على الإطلاق.

والصحيح عند العلماء أن هذا النوع من المناولة المقرون بالإجازة أقدم رتبة من الإجازة الخالية من المناولة.

أما النوع الثاني من المناولة فهو: المناولة المجرّدة من الإجازة وصورتها أن يناول الشيخ الطالب الكتاب مقتصراً على قوله هذا سماعي أو هذا حديثي ولا يقول له معه: اروه عني، ولا أجزت لك روايته عني. فتسمى بالمناولة الخالية من الإجازة.

وهذا النوع من المناولة لا تجوز الرواية به على الصحيح، وأجاز الرواية بها طائفة من أهل العلم.

أما صيغ الأداء والألفاظ التي يعبر بها الراوي في المناولة فيقول ناولني فلان وأجازني أو ناولني مع الإجازة أو حدثني فلان بالمناولة والإجازة إن كانت مقرونة بالإجازة، أما إذا كانت مجرّدة فيقول حدثني مناولة أو أخبرني مناولة.

٥ ـ **المكاتبة**: وهي أن يكتب الشيخ مسموعاته أو شيئاً من حديثه لحاضر أو غائب عنه ويرسله إليه سواء كتب بنفسه أو أمر غيره بكتابته بشرط أن يكون الكاتب ثقة أي عدلاً ضابطاً.

والكتابة قسمان: الأول منها الكتابة المقرونة بالإجازة وهي في القوة والصحة كالمناولة المقرونة بالإجازة على ما تقدم ذكره.

والقسم الثاني: الكتابة المجردة من الإجازة. والصحيح الرواية بها عند الجمهور، ومنع الرواية بها طائفة من أهل العلم. أما ألفاظ الأداء المستعملة في الكتابة فهي: كتب إليّ فلان ـ كاتبني فلان ـ حدثني فلان بالمكاتبة ـ أخبرني فلان بهذا الحديث مكاتبة أو كتابة.

٦ ـ الإعلام: وهو إعلام الشيخ الطالب بأن هذا الحديث أو الكتاب سماعه من فلان من غير أن يأذن في روايته عنه.

وصيغ الأداء في هذه الطريقة أن يقول الراوي: أعلمني فلان، حدثني فلان بالإعلام، أخبرني فلان بالإعلام، وأجاز الرواية والعمل بها كثير من المحدثين والفقهاء والأصوليين.

٧ ـ الوصية: وهي أن يوصي الشيخ بكتاب لشخص ما يرويه عنه عند سفره أو بعد موته.

والألفاظ المستعملة لهذا الطريق أن يقول الراوي: أوصى لي فلان، حدثني فلان بالوصية أو أخبرني بالوصية.

وأما حكمها من حيث الرواية فقد منع الرواية بها جماعة من أهل العلم وهو الراجح، وأجاز الرواية بها آخرون.

وأما وجوب العمل بما صح إسناده من الحديث المروي بالوصية فالصحيح من أقوال العلماء وجوب العمل به.

٨ ـ الوجادة: بكسر الواو ـ مصدر لوجد ـ مولد غير مسموع من العرب وتستعمل الوجادة فيما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة، وذلك كأن يقف الراوي على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها وهي بخطه ولم يلقه أو لقيه ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجده بخطه أو سمع منه لكن لا يروي عنه تلك الأحاديث الخاصة التي وجدها.

وصيغ الأداء التي يعبر بها الواجد أن يقول: قرأت بخط فلان أو وجدت في كتاب فلان بخطه.

أما العمل بالوجادة فمنع جماعة من أئمة الحديث العمل بها، وأجاز العمل بها آخرون وهو الصحيح المعول عليه اليوم في نقل الأحاديث في العصور المتأخرة حيث وقد أصبح النقل بطريق الوجادة هو الشائع ولكن لا يصح ذلك إلاّ متى تحققت نسبة الكتاب إلى صاحبه.

ثانياً: الأداء:

وهو رواية الحديث للغير بعد تحمله وهذا الغير عند المحدثين يسمى طالب الحديث.

وللأداء ألفاظ يستعملها الراوي للتعبير عن الرواية حتى يؤديها على الوجه المعتبر وتسمى هذه الألفاظ والعبارات (صيغ الأداء) كقولهم سمعت وحدثني وحدثنا ونحوها مما تقدم ذكره من أنواع طرق التحمل الثمانية، وللأداء شروط متفق عليها وشروط مختلف فيها.

أما الشروط المتفق عليها في الراوي الذي يؤدي الحديث فهي:

١ ـ أن يكون الراوي مكلفاً، والمكلف هو المسلم البالغ العاقل فلا يصح أداء الكافر قبل إسلامه ولا الصبي قبل بلوغه ولا المجنون قبل أن يفيق من جنونه.

٢ ـ أن يكون الراوي عدلاً، والعدل من سلم من أسباب الفسق وخوارم المروءة، الملازم للتقوى فلا يرتكب كبيرة ولا يصر على صغيرة ولا يرتكب ما يخل بالمروءة.

٣ ـ أن يكون الراوي ضابطاً متيقظاً، غير مغفل، حافظاً إن حدّث من حفظه، ضابطاً لكتابه من التبديل والتغيير إن حدّث منه، عالماً بمدلولات الألفاظ وبما يحيل المعاني إن روى بالمعنى.

أما الشروط المختلف فيها في الراوي الذي يؤدي الحديث فهي:

١ ـ العدد، فقد اشترط بعض المحدثين عدداً في الرواية مثل الشهادة.

٢ ـ أن يكون الراوي مشهوراً بطلب الحديث.

٣ ـ أن يكون الراوي معروف النسب.

٤ ـ أن يكثر من الرواية.

٥ ـ أن يكون عالماً بالمعاني اللغوية.

٦ ــ أن يكون مجتهداً إذا روى رواية مخالفة للقياس من كل وجه.

٧ ــ ألاّ يكون محدوداً في قذف.

والصحيح إن هذه الشروط المختلف فيها مردودة وليس عليها دليل يثبت اعتبارها، والذي ينبغي لمن يتكلم في الحديث عن رسول الله ﷺ أن يكون واسع الاطلاع على كتب السنّة المشهورة المعروفة المتواترة عن مؤلفيها الموثوق بهم. وأن يكون عالماً بمصطلح الحديث وقواعد المحدثين، مميّزاً بين الصحيح والحسن والضعيف والموضوع وأن تكون لديه ملكة وفهم يدرك به معاني الأحاديث الصحيحة والأحكام المستفادة منها وأن يهتدي في كلامه بما ثبت عن الأئمة المجتهدين الموثوق بهم وباجتهاداتهم.

اختصـــار الحديـــث

هل يجوز اختصار الحديث؟

معنى الاختصار: هو حذف بعض الحديث إذا لم يكن المحذوف له تعلق بالمذكور فمنعه بعض العلماء مطلقاً بناء على منع الرواية بالمعنى ومنعه بعضهم مع تجويز الرواية لكن بشرط إذا لم يكن قد سبق للراوي أن روى الحديث أولاً كاملاً هو لو غيره وإلاّ جاز. وهذا الذي ذهب إليه الإمام مسلم وهو صنيعه في كتابه، وجوزه آخرون مطلقاً وهو صنيع الإمام البخاري وهو مذهب جمهور المحدثين قديماً وحديثاً.

وفصّل بعض العلماء فجوزوا اختصار الحديث إذا لم يكن المحذوف متعلقاً بالمذكور تعلقاً يخل بالمعنى حذفه كالاستثناء والشرط والغاية.

ومن العلماء من قال يجوز للعالم ولا يجوز لغير العالم، وإذا كان عالماً جاز إذا كان ما تركه مميزاً عما ذكره، غير متعلق به بحيث لا يختل البيان ولا تختلف الدلالة بتركه.

أما إذا كان الراوي موضع التهمة في روايته فينبغي له أن يحذر اختصار الحديث بعد أن يرويه تاماً لئلا يتهم بأنه زاد أو نقص أو أخطأ أو يتهم بنسيان ما سمع، وهكذا إذا رواه مختصراً وخشي التهمة فلا يرويه تاماً بعد ذلك. هذا كله إذا كان الحديث وارداً بروايات أخرى تاماً وبروايات أخرى ناقصاً، أما إذا لم يرو تاماً من طرق أخرى فلا يجوز اختصاره لأنه كتمان لما وجب إبلاغه.

تقطيع الحديث:

تقطيع الحديث أي تجزئته في الأبواب على حسب الاحتجاج، وهو إلى الجواز أقرب ومن المنع أبعد، وقد فعله الأئمة مالك والبخاري وأبو داود والنسائي وغيرهم.

اللحن في الحديث:

على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يسلم به لسانه من اللحن والتصحيف والتحريف، لأن النبي ﷺ لم يكن يلحن. فمهما روى الراوي عن النبي ﷺ ولحن فقد كذب على النبي ﷺ ودخل في جملة قول النبي ﷺ: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوّأ مقعده من النار»[1]، ولهذا قال الأصمعي: أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخله في جملة عموم هذا الحديث.

تدوين الحديث

تقدم أن ذكرنا في مبحث الرواية أن العرب قبل الإسلام كان جلّ اهتمامهم بالرواية وكان عليها اعتمادهم في حفظ أشعارهم وأنسابهم وأخبارهم وخطبهم فقد كانت لديهم ملكة لحفظ وقوة الذاكرة فلم يكونوا يعتمدون على الكتابة ولذلك قلّت الكتابة فيهم وقلّ عدد الكُتّاب ووُصفوا بأنهم أمّة أمّية كما جاء ذلك في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين﴾ (الجمعة: ٢).

كما جاء هذا الوصف في الحديث على لسان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم حيث قال: «إنّا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا»[2] يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين. وهذا لا يعني أنه لا

(١) مقدمة صحيح مسلم رقم الحديث ٣.

(٢) البخاري، الصوم رقم ١٩١٣، ومسلم رقم ١٠٨٠.

وجود للكتابة في مجتمع مكة والمدينة بيد أن عدد الكُتّاب كان قليلاً وما أن اتسع الإسلام وانتشر في الجزيرة العربية حتى انتشرت الكتابة على نطاق واسع نظراً لأن القرآن الكريم قد حث على الكتابة فقد قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب وليملل الذي عليه الحق وليتق الله ربه ولا يبخس منه شيئاً﴾ (البقرة: ٢٨٢).

فقد وردت في هذه الآية (آية الدين) مادة كتب في تسعة مواضع حتى أن بعض العلماء استدل بها على معنى الأرشيف والأرشفة في الإسلام.

واهتم النبي ﷺ بتعليم أبناء المسلمين الكتابة حيث أذن لأبناء المسلمين أن يتعلموا القراءة والكتابة في مسجد النبي ﷺ على أيدي المتطوعين من الصحابة وأذن لأسرى بدر أن يفتدوا أنفسهم بتعليم أبناء المسلمين القراءة والكتابة على أن يقوم كل أسير بتعليم عشرة من صبيان المسلمين حتى يطلق سراحه.

ولقد تعلم كثير من المسلمين القراءة والكتابة ومن هنا توفر الكتّاب على عهد رسول الله ﷺ، وقد اقتضت طبيعة الدعوة الإسلامية أن يكثر القراء والكتّاب فالوحي في حاجة إلى كتّاب وأمور الدولة الإسلامية من مراسلات وعهود ومواثيق تحتاج أيضاً إلى الكتّاب.

وظهر من الصحابة عدد كبير ممن يعرفون القراءة والكتابة ومنهم عبدالله بن سعيد بن العاص وسعد بن الربيع الخزرجي وبشير بن سعد بن ثعلبة وأبان بن سعيد بن العاص وغيرهم.

وقد قام بعض الكتّاب بتدوين القرآن الكريم، وكتب القرآن جميعه بين يدي النبي ﷺ. وإن كان قد كتب في عهده ﷺ مفرقاً في العسب[1] والأكتاف والرقاع واللخاف[2] لكن الصحابة تلقوا القرآن عن النبي ﷺ مباشرة، وكان

(١) العسب: بضمتين جمع عسيب: جريد النخل، وهي السعفة مما لا ينبت عليه الخوص.

(٢) اللخاف: حجارة بيض عريضة رقاق واحدتها لخفة.

المعول عليه في حفظ القرآن وضبطه هو التلقي والسماع فقد تلقوا القرآن كله آية آية وكلمة كلمة وحرفاً حرفاً من غير تبديل أو تحريف أو زيادة أو نقصان ثم بلغوه كما تلقوه لمن بعدهم جيلاً بعد جيل حتى وصل إلينا كما أنزله الله غضاً طرياً وبذلك اجتمع للقرآن الكريم الحفظ في الصدور والكتابة في السطور وصدق الله تعالى حيث يقول: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ (الحجر: ٩).

ولم تقف عناية الصحابة بالقرآن عند حفظه فقط بل عنوا برواية كل ما يتصل به من ضبط لفظه وكلماته وتفسيره وأسباب نزوله وما هي الأحرف التي نزل بها ومعرفة مكيّة ومدنيّة ورسمه وغير ذلك مما يتصل بالقرآن مما أثر عن الصحابة رضوان الله عليهم.

بيد أن النبي ﷺ في أول الأمر لم يأذن في جمع الأحاديث وتدوينها وكتابتها كما أذن لهم في جمع القرآن وكتابته على وجه الشمول والاستيعاب كما حدث بالنسبة للقرآن. ولعلّ ذلك يعود إلى حصر جهودهم في نطاق تدوين القرآن إلى جانب مخافة حدوث اللبس والاختلاط عند العامة بين الصحف التي كتب فيها القرآن بصحف الحديث وخاصة في فترة نزول الوحي بالقرآن حيث إن عامة المسلمين لم يعتادوا على أسلوب القرآن فلذلك ورد النهي عن جمع الأحاديث فقد روى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه وحدثوا عني ولا حرج ومن كذب عليّ متعمداً فليتبوّأ مقعده من النار»[1]، ثم زال الخوف على القرآن الكريم من كتابة الحديث بكثرة الكتّاب والحفاظ للقرآن.

ولما حصل التمييز بين القرآن والسنّة انتفى ما كان يمنع من كتابة الحديث وزال الخوف وأمن اللبس والاختلاط بين القرآن والأحاديث فعند ذلك أذن النبي ﷺ لبعض الصحابة بالكتابة، فقد وردت أحاديث تدل على إباحة الكتابة لبعضهم وأن بعض الصحابة كان يكتب.

(١) تقدم تخريجه قريباً.

فمن ذلك ما رواه البخاري ومسلم أن علياً رضي الله عنه لما سأله أبو جحيفة: هل عندكم عن رسول الله ﷺ شيء سوى القرآن؟ قال له: لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلاّ أن يعطي الله عبداً فهماً في كتابه وما في هذه الصحيفة. قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل وفكاك الأسير وألاّ يقتل مسلم بكافر[1]. وهذا يدل على أن هذه الصحيفة كان قد كتب فيها بعض الأحاديث.

ومما يدل أيضاً على إباحة الكتابة ما رواه البخاري وغيره عن أبي هريرة أنه قال: ما من أصحاب رسول الله ﷺ أحد أكثر مني حديثاً إلاّ ما كان من عبدالله بن عمرو بن العاص فإنه كان يكتب ولا أكتب[2].

وما رواه البخاري ومسلم إن أبا شاة رجل من أهل اليمن التمس من النبي ﷺ أن يكتب له شيئاً سمعه من خطبته عام الفتح فقال النبي ﷺ: «اكتبوا لأبي شاة»[3].

وما رواه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: لما اشتد بالنبي ﷺ وجعه قال: «ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده» الحديث[4].

وما رواه أبو داود والحاكم عن عبدالله بن عمرو بن العاص أنه قال: قلت: يا رسول الله إني أسمع منك الشيء أفأكتبه؟ قال: «نعم». قلت: في الغضب والرضى؟ قال: «نعم فإني لا أقول فيهما إلاّ حقاً»[5].

ومن هذه الروايات وغيرها يتبين لنا أن الحديث قد كتب على عهد النبي ﷺ ويشهد لذلك ما كتبه النبي ﷺ لعماله بشأنه الزكوات وأنصبتها وما كتبه من العهود بينه وبين اليهود بالمدينة وبينه وبين المشركين في الحديبية والكتب التي كتبها إلى الأمراء وإلى ملوك الأرض وما ثبت من أنه كتب كتاب

(١) البخاري العلم رقم ١١١.
(٢) البخاري العلم رقم ١١٣.
(٣) البخاري العلم رقم ١١٢.
(٤) البخاري العلم رقم ١١٤.
(٥) أبو داود رقم ٣٦٤٦.

الصدقات والديات والفرائض والسنن. وكل هذا يدل على أنه ﷺ أذن لأصحابه رضوان الله عليهم بكتابة الأحاديث حتى أصبحت الكتابة عندهم تساعد الحفظ وخاصة بعد انتشار الإسلام وكثرة الفتوح فدخل في الإسلام من ليس من العرب مثل الأعاجم الذين لا يستطيعون حفظ الأحاديث.

وبعد أن انتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى اختلف الصحابة في كتابة الأحاديث وتدوينها في الكتب فكرهها طائفة منهم ابن عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة رضي الله عنهم. وأباحها طائفة، منهم عمر وعلي وابنه الحسن وعبدالله بن عمرو بن العاص وأنس وجابر وابن عباس ومن بعدهم من التابعين كالحسن البصري وعطاء بن أبي رباح وسعيد بن جبير وعمر بن عبدالعزيز رضي الله عنهم أجمعين.

ثم استقر الأمر والإجماع على جواز كتابة الأحاديث بل على استحباب ذلك. ومنهم من قال بالوجوب لمن خشي النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم للناس.

وقال ابن الصلاح: ولولا تدوين الأحاديث في الكتب لدرست في الأعصر الأخيرة[1].

وعلى هذا اتفقت كلمة الصحابة مع التابعين على كتابة الأحاديث النبوية بعد أن عرف الجميع الأسباب التي منعت من أجلها الكتابة والأسباب الأخرى التي أباحتها وأزالت الحرج.

(١) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح ص ١٧١.

الحديث في عهد الصحابة وكبار التابعين

ذكرنا فيما سبق أن عدداً كبيراً من الصحابة كان يكتب الحديث ولم يعد يتحرج من الكتابة بعد أن كتب القرآن وجمع وحفظه الجم الغفير وبعد أن انقطع الوحي بعد وفاة الرسول ﷺ، وبعد أن زالت الأمية من المجتمع الإسلامي بدعوة الإسلام إلى التعلم.

وقد كان من الأعمال البارّة الرشيدة والحوافز على الكتابة ما قام به الخليفة الأول أبو بكر من كتابة الأحاديث والسنن المتعلقة بالزكاة والصدقات لعماله، ومن الحوافز أيضاً هَمُّ الخليفة الثاني الفاروق بأن يجمع الأحاديث ويقيدها في كتب فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله ﷺ فأشاروا عليه أن يكتبها ثم استخار الله شهراً وكره بعد ذلك كتابة الأحاديث ولكن فعله هذا دلّ على أن جمهور الصحابة الذين استشارهم كان رأيهم الكتابة، إلى جانب أن الكتابة والقراءة شاعت في هذا العصر وكان الكثير من الصحابة يكتب ومن أشهر من كتب الأحاديث عبدالله بن عباس.

وكان بعضهم يحث على الكتابة، فهذا أنس بن مالك يقول: قيّدوا العلم بالكتابة[1].

الحديث في عهد التابعين:

ثم جاء التابعون وقد تهيأ لهم كتابة الأحاديث والسنن فأكثروا من التقييد والكتابة وأصبح هناك تفرغ للعلم والرواية والفتوى في مكة والمدينة

(١) رواه الحاكم ٢٠٦/١ وانظر شرح مسلم النووي ٢٤٤/١وتقييد العلم ص ٦٩.

وسائر الأمصار الإسلامية التي سكنها الصحابة الذين حملوا الأحاديث عن رسول الله ﷺ وأقبل التابعون عليهم لأخذ الرواية والأحاديث والعلم عنهم.

وقال أبو الزناد: كنا نكتب الحلال والحرام، وكان ابن شهاب يكتب كل ما سمعه من الأحاديث[1].

وكان لعروة بن الزبير كتاب يكتب فيه فاحترق يوم الحرة في عهد يزيد بن معاوية.

ثم أخذت الحياة العلمية في الازدياد وكثر الراوون للأحاديث والكاتبون من التابعين واتسعت رقعة الإسلام ودخلت تحت لواء الإسلام شعوب من كل جنس ولون وفيهم المخلص وغير المخلص وظهرت الخلافات السياسية والمذهبية والعصبيات الجنسية وجاء أعداء الإسلام من الزنادقة والحاقدين فشرعوا يضعون الأحاديث لتأييد نحلهم ومذاهبهم الباطلة. وتؤول الخلافة إلى عمر بن عبدالعزيز على رأس القرن الأول عام ٩٩ هـ وهنا يأمر بتدوين السنة.

(١) جامع بيان العلم وفضله ١/٧٣.

تدويـــن الحديـــث

بداية التدوين الرسمي للحديث:

رأى الخليفة عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه جمع الأحاديث والسنن في الصحف وأن تدوّن تدويناً عاماً في الكتب حتى لا يختلط الصحيح بالزائف وحتى لا يضيع منها شيء بموت أصحابها خاصة وأنه خشي ما خشيه عمر بن الخطاب رضي الله عنه يوم أشار على أبي بكر الصديق رضي الله عنه بجمع القرآن وترتيبه بعد موت القراء وكذا ما خشيه الكثير من الصحابة رضي الله عنهم يوم أشاروا على عثمان بجمع القرآن ونسخ المصحف الإمام إلى عدّة مصاحف ترسل إلى الأمصار مخافة اختلاف الناس وتفرقهم على مصاحف متعددة تختلف في القراءات. فقد فكر بهذا عمر بن عبدالعزيز وكتب إلى عماله في الأمصار الإسلامية يأمرهم بجمع الأحاديث وكان ذلك على رأس المائة الأولى من الهجرة، فكتب إلى عامله على المدينة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: أن انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سنته أو من حديث عمر ونحو هذا فاكتبه فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء[1].

وأوصاه أن يكتب ما عند عمرة بنت عبدالرحمن الأنصارية سيدة نساء التابعين المتوفاة في سنة (٩٩ هـ) وأوصاه أن يكتب ما عند القاسم بن محمد بن أبي بكر أحد فقهاء المدينة السبعة المتوفى في سنة (١٠٧ هـ)[2].

ويعتبر ما جمعه أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أول ما صنّف وكتب فكان بداية التدوين الرسمي بعد أن كان يدوّن الحديث فردياً على نحو ما سبق ذكره، ولكن لم يعرف عن هذا الكتاب أنه ظهر كما لم يعثر عليه ولعله

(١) سنن الدارمي ١/١٢٦.

(٢) فتح الباري ١/٢٠٤.

قد فقد مبكراً، والذي يظهر أيضاً أن هذا الجمع الذي قام به أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم لم يكن شاملاً، فلذا نجد الخليفة عمر بن عبدالعزيز يكتب إلى الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري المدني أحد الأئمة وعالم الحجاز والشام وشيخ الإمام مالك المتوفى سنة (١٢٤ هـ) وكان شغوفاً بجمع الأحاديث وروايتها وجمع المغازي والسير فجمع حديث أهل المدينة وقدم به إلى الخليفة عمر بن عبدالعزيز.

ويعتبر العلماء ما فعله ابن شهاب هو أول التدوين الرسمي للأحاديث وجمعها على وجه الشمول والاستيعاب وبذلك مهّد الطريق لمن أتى بعده من علماء الحديث الذين صنفوا في السنّة النبويّة في القرن الثاني والثالث الهجريين حيث نشطت الحركة العلمية وأقبل العلماء على تدوين الحديث وصيانته من الدخيل والموضوع وبدأ نشره على نطاق واسع في الأمصار كلها كما سنرى ذلك واضحاً في التدوين في القرن الثاني الهجري.

التدوين في القرن الثاني الهجري:

شاع التدوين في الطبقة التي تلي طبقة الزهري وأبي بكر بن حزم.

وصادف الأمر بالتدوين هوى في نفوس العلماء فأقبلوا على جمع الأحاديث والسنن وتجميعها، ولم يعد بعد ذلك من يتحرّج من السلف عن الكتابة والتدوين. واتفق الإجماع بعد ذلك على جواز كتابة الأحاديث واستحبابها بل ربما أصبح ذلك واجباً على من يتعيّن عليه.

فممن اشتهر بتأليف المصنّفات في الحديث في القرن الثاني ممن عاصر الزهري أو ممن أخذ عنه من تلامذته:

١ ــ الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم المتوفى سنة (١٢٣ هـ) الذي صنّف كتابه المنسوب إليه المجموع ويسمى مسند الإمام زيد.

٢ ــ أبو محمد عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج البصري فقيه الحرم

المكي وإمام أهل الحجاز في عصره المتوفى سنة (١٥٠ هـ) وهو أول من صنّف التصانيف في العلم بمكة وهو أحد تلامذة الزهري والآخذين عنه.

٣ ــ محمد بن إسحاق المطلبي أحد الأعلام في المغازي والسير والمتوفى سنة (١٥١ هـ)، جمع كتابه (السيرة) والمعروفة بسيرة ابن إسحاق وهو ممن أخذ عن الإمام الزهري.

٤ ــ وألّف الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة والمتوفى سنة (١٧٩ هـ) بالمدينة كتابه (الموطأ) وهو أحد تلامذة الزهري والآخذين عنه.

٥ ــ وألّف أبو عمرو عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي المتوفى سنة (١٥٦ هـ) بالشام ـ بيروت.

٦ ــ وألّف سعيد بن أبي عروبة البصري المتوفى سنة (١٥٦ هـ) بالبصرة.

٧ ــ وقيل إن أول من ألّف بالبصرة هو الربيع بن صبيح السعدي البصري المتوفى سنة (١٦٠ هـ).

٨ ــ وألّف أبو عبدالله سفيان بن سعيد الثوري المتوفى سنة (١٦١ هـ) بالكوفة.

٩ ــ وألّف معمر بن راشد الأزدي اليماني المتوفى سنة (١٥٣ هـ).

١٠ ــ وألّف الليث بن سعد المصري المتوفى سنة (١٧٥ هـ) بمصر.

١١ ــ وألّف حماد بن سلمة بن دينار أبو سلمة البصري المتوفى سنة (١٧٦ هـ).

١٢ ــ وألّف عبدالله بن المبارك المتوفى سنة (١٨١ هـ) بخراسان.

١٣ ــ وألّف هشيم بن بشير السلمي المتوفى سنة (١٨٨ هـ) بواسط.

١٤ ــ وألّف جرير بن عبدالحميد المتوفى سنة (١٨٨ هـ) بالري.

وكانت طريقة هذه الطبقة في جمع الأحاديث ممزوجة بأقوال الصحابة

والتابعين وفتواهم ويجمعون الأحاديث المتناسبة في باب واحد ثم يصنّفون جملة من الأبواب بعضها إلى بعض ويجعلونها في مصنف واحد ثم تلاهم كثيرون من أهل عصرهم في النسج على هذا المنوال ثم نجد أن ما من مصر من الأمصار الإسلامية إلّا وقد جمع الأحاديث فيه إمام أو أئمة.

التدوين في القرن الثالث الهجري:

استمر نشاط العلماء في تدوين الأحاديث النبويّة في القرن الثالث الهجري مقتصرين في مصنّفاتهم على الأحاديث النبويّة خالية من أقوال الصحابة والتابعين فأفردوا حديث رسول الله ﷺ عن غيره، وكان ذلك على رأس المائتين من الهجرة فرتبت الأحاديث النبويّة على طريقة أخرى غير الطريقة التي سلكها أهل القرن الثاني فألفوا فيه ما يعرف بالمسانيد حيث جمعت أحاديث كل صحابي على حدة وإن اختلفت المواضيع التي تناولتها، وسميت هذه المصنّفات بالمسانيد.

فأول من ألّف على طريقة المسانيد أبو داود الطيالسي المتوفى سنة (٢٠٤ هـ) مسنده المشهور بمسند الطيالسي، ثم تبعه بعض من عاصره من أتباع التابعين ومنهم أبو يعلى الموصلي المتوفى سنة (٢٠٧ هـ) ألف مسنداً.

وألّف أسد بن موسى العبسي الكوفي المتوفى سنة (٢١٢ هـ) مسنداً.

وألّف عبيدالله بن موسى العبسي الكوفي المتوفى سنة (٢١٣ هـ) مسنداً.

وألّف مسدد بن مسرهد البصري المتوفى سنة (٢٢٨ هـ) مسنداً.

وألّف نعيم بن حماد الخزاعي المصري المتوفى سنة (٢٢٨ هـ) مسنداً.

وألّف إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه المتوفى سنة (٢٣٨ هـ) مسنداً.

وألّف عثمان بن أبي شيبة المتوفى سنة (٢٣٩ هـ) مسنداً.

وألّف الإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة (٢٤١ هـ) مسنداً.

ويعتبر مسند الإمام أحمد أوسع المسانيد وأوفاها وأجمعها للسنّة وأكثرها تثبتاً في الرواية واختيار الأحاديث الصحيحة والحسنة وأشدهم احتياطاً في الأخذ عن الرواة ونقدهم.

ومن المسانيد المشهورة المسند الكبير المعلل لأبي بكر البزار المتوفى سنة (٢٩٢ هـ).

ثم اقتفى الأئمة أثرهم فقل أن تجد في هذا العصر إماماً من أئمة الحديث إلّا ورتب حديثه على المسانيد. ومنهم من ألّف على الأبواب وعلى المسانيد معاً كأبي بكر بن شيبة المتوفى سنة (٢٣٥ هـ).

وقد دوّن أصحاب المسانيد السابقة الأحاديث النبوية بأسانيدها وبطرقها الكثيرة التي تمكن العلماء بواسطتها تمييز الحديث الصحيح من الحسن من الضعيف لأن هذه المسانيد لم تقتصر على جمع الأحاديث الصحيحة فقط بل انطوت على الكثير من الأحاديث الضعيفة بل فيها من الأحاديث الموضوعة.

ومما هو جدير بالذكر أن الباحث عن الأحاديث في هذه المسانيد أو عن حديث حكم معيّن يجد صعوبة في الوقوف على الأحاديث في المسانيد وطريقة البحث فيها عن الأحاديث ليست بسهلة ولا ميسرة لأنها لم تكن مرتبة على أبواب الفقه وإنما روعي في ترتيبها جمع أحاديث الصحابي الواحد على وتيرة واحدة بدون نظر إلى أبواب الفقه أو الاستدلال بالأحاديث على الأحكام.

وقد روعي أيضاً في بعض المسانيد ترتيب أسماء الصحابة على حروف المعجم أو على الأقدمية في الإسلام أو الهجرة أو حسب قرب الصحابة من النبي ﷺ.

ولهذا نرى أن الأئمة المتأخرين من أصحاب الكتب الستة التي هي الصحيحين والسنن أعرضوا عن هذا الترتيب إلى ترتيب الأحاديث على أبواب الفقه تسهيلاً على العلماء الباحثين والفقهاء الناظرين في الأحكام.

فقد ألّف الإمام محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة (٢٥٦ هـ) كتابه (الجامع الصحيح) الذي رتّبه على أبواب الفقه والتزم فيه الأحاديث الصحيحة ثم تلاه تلميذه الإمام مسلم على هذا المنهاج.

فألف الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري المتوفى سنة (٢٦١ هـ) كتابه (الجامع الصحيح) أيضاً فحذا حذو البخاري في التزام الصحيح كما ذكرنا.

وتبعهما على هذا الترتيب بقية أصحاب الكتب الستة وهم:

ـ أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى سنة (٢٧٥ هـ) فألف كتابه المشهور بسنن أبو داود.

ـ الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي المتوفى سنة (٢٧٩ هـ) فألف سنن الترمذي والمشهور بجامع الترمذي.

ـ الإمام أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي المتوفى سنة (٣٠٣ هـ) وألف كتابه المشهور بسنن النسائي.

ـ والإمام أبو عبدالله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني المتوفى سنة (٢٧٣ هـ) وألف كتابه المشهور بسنن ابن ماجة.

إلاّ إن أصحاب السنن الأربعة لم يلتزموا إخراج الصحيح فقط كما فعل صاحبا الصحيحين، بل أخرجوا الصحيح والحسن والضعيف وتتفاوت كتبهم في المنزلة بحسب تفاوتهم في العلم والمعرفة، وقد كان منهجهم في التأليف هو ترتيب الأحاديث على أبواب الفقه والاقتصار على أحاديث الأحكام فقط.

أما أصحاب الجوامع فقد تناولوا مع أحاديث الأحكام أحاديث العلم والوحي والتفسير والمغازي والسير والقصص والفتن وأشراط الساعة وغير ذلك من المواضيع العامة الجامعة لكثير من الأبواب.

وهناك غير هؤلاء الأئمة الستة جماعة من العلماء ممن ظهروا في هذا القرن. ويعتبر هذا القرن العصر الذهبي لتدوين السنّة النبويّة فهو أزهى القرون وأوفاها وأشملها وأخصبها جمعاً للسنّة ونقداً للرواية، فظهرت فيه كتب السنّة المعتمدة والمشهورة والتي تعتبر أهم دواوين السنّة لأنها لم تدع من

الأحاديث إلاّ القليل وتلقاها الأئمة بالقبول وعليها المعول عند أهل الحديث وهي التي تقدم ذكرها وسنتناولها بدارسة مفصلة في مبحث كتب الرواية في القرنين الثاني والثالث الهجريين.

وفي هذا القرن أيضاً نشطت الحركة العلمية والرحلة في طلب الحديث وظهر نقاد الحديث وحفاظه وعلماء الجرح والتعديل والعلم بتواريخ الرجال وعلل الحديث حتى أن من جاء بعد هذا القرن فهم عيال عليهم في نقل الرواية حيث إن المتأخرين بعدهم اقتصر دورهم على الجمع بين كتب السابقين أو اختصارها أو تهذيبها أو إعادة ترتيبها.

أهم كتب الرواية في القرنين
الثاني والثالث الهجريين

لقد سبق أن ذكرنا بعض أعلام القرنين الثاني والثالث الهجريين ودورهم في تدوين السنّة النبويّة، والآن نتناول بعض كتب السنّة المشهورة بنوع من الدراسة الموسعة مع ذكر نبذة عن حياة صاحب كل كتاب من الكتب التي سنعرض لدراستها.

١ ـ مجموع الإمام زيد بن علي ويسمى مسند الإمام زيد:

متى دوّن هذا المجموع؟

يعود تدوين هذا الكتاب إلى مطلع القرن الثاني الهجري وينسب إلى الإمام زيد.

وفي صحة نسبته إلى الإمام زيد نظر والمشهور عند أهل العلم بالحديث أن جامع هذا المسند هو أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي الهاشمي بالولاء الكوفي المتوفى بعد سنة (١٢٠ هـ) وهو راوي المجموع.

ثم روى هذا المجموع عن الإمام زيد مع أبي خالد، إبراهيم بن الزبرقان ونصر بن مزاحم وسليمان بن إبراهيم.

ترتيب المسند:

لقد جمع هذا المجموع بين الفقه والحديث حيث أنه يحتوي على المجموع الفقهي والمجموع الحديثي، ومرتب على أبواب الفقه وجمع بين أحاديث

النبي ﷺ وبين أقوال الإمام عليّ كرّم الله وجهه إلى جانب فقه الإمام زيد الذي هو فقه أهل البيت وعمدة الأئمة الزيدية والهادوية.

عدد مرويات المسند:

اشتمل هذا المجموع على مائتين وثمانية وعشرين حديثاً مرفوعاً وعلى ثلاثمائة وعشرين أثراً موقوفاً على الإمام علي رضي الله عنه وعلى أثرين عن الإمام الحسين بن علي رضي الله عنهما.

وقد شرح هذا المجموع العلّامة شرف الدين الحسين بن أحمد السياغي المتوفى سنة (١٢٢١ هـ) وسمي هذا الشرح (بالروض النضير) وهو مطبوع في خمس مجلدات.

حياة الإمام زيد

مولده ونشأته:

ولد الإمام أبو الحسين زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي سنة (٨٠ هـ) وأمه سندية أهداها لأبيه المختار الثقفي، ونشأ الإمام زيد في أسرة معروفة بالعلم والزهد والورع والتقوى في بيت النبوّة وتلقى العلم عن أبيه علي زين العابدين ثم عن أخيه محمد الباقر وسمع الحديث من كبار التابعين بالمدينة وتنقل بين الحجاز والعراق وأخذ عن علمائها والتقى في العراق بإمام المعتزلة واصل بن عطاء المتوفى سنة (١٣١ هـ) حيث أخذ عنه أصول الدين وعلم الكلام وقد قيل إن هذا اللقاء هو بداية اللقاء بين الزيدية والمعتزلة.

مكانته العلمية وشجاعته ووفاته:

شهد أهل العلم للإمام زيد بالعلم والفضل والزهد والورع والفقه والتقوى والحديث والأدب وهو من رجال الإمام أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة فخرجوا له واحتجوا بحديثه في كتبهم.

وقد سئل عنه الإمام جعفر الصادق عمه فقال: كان أقرأنا لكتاب الله وأفقهنا في دين الله وأوصلنا للرحم والله ما ترك فينا لدنيا ولا لآخرة مثله.

وقال الشعبي: ما ولدت النساء أفضل من زيد بن علي ولا أفقه ولا أشجع ولا أزهد.

وقال أخوه محمد الباقر: أعطي زيد بسطة.

وكان الإمام زيد بن علي قوياً شجاعاً لا يخاف في الله لومة لائم أغلظ القول لخلفاء بني أمية وصارحهم بالمواجهة في مواطن كثيرة متعددة ورام الخلافة فبايعه على الخلافة من أهل العراق من شيعته خمسة عشر ألف رجل ودار بينه وبين والي بني أمية على العراق معارك ولكن خذله بعض الرافضة وتفرقوا عنه ولم يبق معه ممن بايعه إلّا ثلاثمائة رجل فقط فقتل شهيداً في هذه المعركة وأرسل برأسه إلى الشام والمدينة وكان ذلك عام (١٢٢ هـ) على الأصح وقيل عام (١٢٣ هـ).

٢ ـ موطأ الإمام مالك:

تدوينه وتسميته بالموطأ:

ألّف الإمام كتابه المشهور بالموطأ، ويعود تدوين هذا الكتاب إلى منتصف القرن الثاني الهجري وقد استغرق تصنيفه وجمعه وتحريره أربعين عاماً.

أما عن سبب تسميته بالموطأ فقد روي عن الإمام مالك أنه قال: عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة كلهم وطأني عليه فسميته (الموطأ) أي لمواطأة العلماء عليه وموافقتهم عليه، وقيل لأنه وطأ به الحديث أي يسره للناس.

وقد قيل إن سبب تسميته بالموطأ أن أبا جعفر المنصور الخليفة العباسي هو الذي أمر الإمام مالكاً أن يدوّن كتاباً في الحديث ويسميه الموطأ.

منهج الإمام مالك في الموطأ وعدد أحاديثه:

لقد جمع الإمام مالك في كتابه (الموطأ) بين الأحاديث المرفوعة المسندة إلى رسول الله ﷺ وبين الأحاديث المرسلة والموقوفة على الصحابة وبين أقوال التابعين وفتاواهم، فاختار من أحاديث أهل الحجاز ما كان قوياً وشرحه بمراسيل الصحابة وأقوال التابعين ودوّن ما يتعلق بالأحكام من الأحاديث مرتباً لها على أبواب الفقه.

وجملة ما احتواه الموطأ من الأحاديث (١٧٢٠) حديثاً منها الأحاديث المرفوعة المسندة (٦٠٠) حديث والمرسلة (٢٢٢) حديثاً والموقوفة (٦١٣) حديثاً وأقوال التابعين (٢٨٥) حديثاً.

وقد تتبع العلماء أحاديث الموطأ المرسلة والمنقطعة فوجدوا بعضها متصلاً مرفوعاً من طرق أخرى، وقد ذكر العلماء أن الإمام مالكاً اختار أحاديث الموطأ وانتقاها من مائة ألف حديث يرويها، وقد كان أول ما جمع الموطأ أورد فيه عشرة آلاف حديث ثم صار ينقّحه ويهذّبه ويختصره حتى أصبح عدد أحاديثه ما ذكرناه.

مكانة الموطأ بين كتب السنّة وعناية العلماء به:

لقد اتفق المحدثون على جلالة وقدر هذا الكتاب وأثنوا على فضل مصنفه الإمام مالك حتى قال الإمام الشافعي: ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من موطأ الإمام مالك.

أما عن رتبة الموطأ، فقد جعله بعض علماء المالكية مقدماً على الصحيحين (صحيح البخاري وصحيح مسلم).

وقال بعض العلماء ومنهم الدهلوي الحنفي هو في مرتبة الصحيحين. والصحيح عند جمهور المحدثين أن رتبة الموطأ دون الصحيحين.

وقد اهتم العلماء بالموطأ واعتنوا به عناية فائقة فشرحوا أحاديثه وتكلموا عن أحوال رجاله كما وصلوا مراسيله ومنقطعاته وبلاغاته.

ومن أهم شروح الموطأ (الاستذكار في مذاهب علماء الأمصار) و(التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد) وكلاهما لابن عبدالبر المتوفى سنة (٤٦٣ هـ).

حياة الإمام مالك

مولده ونشأته:

ولد الإمام أبو عبدالله مالك بن أنس الأصبحي إمام دار الهجرة عام (٩٤ هـ) وتلقى العلم عن شيوخ أهل المدينة وفقهائها واجتهد وبرز في العلم حتى قيل: (لا يفتي ومالك بالمدينة) فتولّى منصب الإفتاء ستين عاماً وأثنى العلماء على جلالة قدره ومكانته في العلم وتوفي بالمدينة سنة (١٧٩ هـ) عن عمر بلغ ٨٥ عاماً رحمه الله.

٣ ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل:

تدوينه وعدد مروياته ومنهج الإمام أحمد فيه:

يعود تدوين مسند الإمام أحمد إلى أول القرن الثالث الهجري ويعتبر من أشهر دواوين السنّة المشهورة وأجمعها للأحاديث، فقد أثبت فيه الإمام أحمد أكثر من ثلاثين ألف حديث أو يزيد، انتقاها من نحو سبعمائة وخمسين ألف حديث.

وقد روى فيه عن سبعمائة صحابي وعن ست وسبعين صحابية فجمع فيه مرويات كل صحابي على حدة شأنه شأن المسانيد الأخرى التي عنيت بجمع مرويات كل صحابي على حدة غير مراعية ترتيب الأحاديث على أبواب الفقه، وقد راعى فيه الإمام أحمد تسلسل نظام الطبقات بالنسبة للصحابة الذين أسند إليهم الحديث، حيث قدم أولاً أحاديث العشرة المبشرين بالجنة من الصحابة وأولهم الخلفاء الأربعة، ثم بعدهم أحاديث أهل البيت وأقدم الصحابة إسلاماً وهجرة، وقد يراعي أحياناً فضائل الصحابة ومواقع بلدانهم التي نزلوها.

ولم يلتزم نظام ترتيب الأسماء على حروف المعجم.

مكانة المسند ومنزلته من كتب السنّة ودرجة أحاديثه واعتناء العلماء به:

ذكرنا أن مسند الإمام أحمد يعتبر من أوسع كتب السنّة وأشهرها وأجمعها ويعد من أمهات كتب السنّة ودواوينها المعتبرة عند العلماء والتي عليها المعول وقد ألحقه العلماء بالأمهات الست المشهورة. وتوجد به أحاديث لا توجد في الصحيحين ولا في السنن الأربعة ولهذا فقد قال الإمام أحمد لابنه عبدالله: احفظ هذا المسند فإنه سيكون للناس إماماً.

منزلة أحاديث المسند:

لقد عرف الإمام أحمد بشدة احتياطه وتثبته في جمع الأحاديث وإخراجها فهو لا يخرج إلاّ عمن ثبتت عدالته وصدقه عند أئمة الحديث فأكثر أحاديث المسند صحيحة. بل وفيه من الأحاديث الصحيحة زيادة على ما في الصحيحين، بل والسنن الأربعة. وفيه الحديث الحسن والحديث الضعيف. ويقال إن فيه بعض الموضوعات ولكن ما وجد فيه من الموضوعات لا تزيد عن أربعة أحاديث وقد اعتذر عنها بأن الإمام أحمد أمر بالضرب عليها فتركت سهواً وقد عاجلته المنية قبل إتمام تنقيح المسند منها، وقيل إنها من زيادة ابنه عبدالله بن أحمد لأنه هو راوي المسند عن أبيه وله زيادة أضافها على المسند.

وقد ألّف الحافظ ابن حجر كتاباً في الذب عن مسند الإمام أحمد سمّاه (القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد) وبيّن فيه منزلة أحاديث المسند التي انتقدها العلماء ووضّح منزلتها.

شروح المسند:

لقد اعتنى العلماء بمسند الإمام أحمد فمنهم من شرحه ومنهم من اختصره ومنهم من رتّب أحاديثه على حروف المعجم أو على أبواب الفقه، ومنهم من علّق عليه ومنهم من تكلّم عن رجال المسند.

فممن شرحه أبو الحسن بن عبدالهادي السندي المتوفى سنة (١١٣٦ هـ) وقد اختصره سراج الدين عمر بن الملقّن المتوفى (٨٠٥ هـ) ورتّب أحاديثه على حروف المعجم الحافظ ابن حجر وتكلم عن رجاله، كما رتّبه على أبواب

الفقه وشرحه العلاّمة أحمد بن عبدالرحمن البنا الساعاتي وسمي الترتيب بـ (الفتح الربّاني) وشرحه في (بلوغ الأماني من أسرار الفتح الربّاني) وكلا الكتابين مطبوع، وخرّج أحاديثه وعلّق عليه العلاّمة أحمد محمد شاكر ولكن عاجلته المنية قبل إتمام المسند فأصدر منه ثمانية عشر جزءاً أخذت من المسند من أوله إلى تمام جزء كبير من مسند أبي هريرة.

حياة الإمام أحمد بن حنبل

ولد الإمام أبو عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني ببغداد عام (١٦٤ هـ) وطلب العلم وهو صغير ورحل في سبيل تحصيله إلى الآفاق وطاف البلاد الإسلامية شرقاً وغرباً وأثنى عليه العلماء كثيراً واعترفوا بمكانته العلمية في الحديث وعلله ورجاله ونبوغه في كافة العلوم حتى صار إمام أهل السنّة بلا منازع، كما صار في الفقه من الأئمة الأعلام الذين يعتبر ويعتد بأقوالهم في الفقه وفي معرفة الحلال والحرام إلى جانب ما اشتهر به من التمسك بالسنّة والزهد والورع.

وقد امتحن كثيراً وأوذي من قبل بعض العباسيين بمحنة خلق القرآن فضرب وسجن فصبر واحتسب ذلك لله.

ومن آثاره العلمية التي خلفها كتابه (المسند) الذي لم يوجد له نظير وقد تقدمت دراسته وله أيضاً من المؤلفات كتاب (السنّة) وكتاب (معرفة الصحابة) وكتاب (الأشربة) وغيرها من المصنّفات. توفي سنة (٢٤١ هـ) رحمه الله.

٤ ــ صحيح الإمام البخاري:

ويسمى الجامع الصحيح ويعتبر صحيح البخاري عند أهل السنّة وجمهور المحدثين والفقهاء والأصوليين أصح كتب السنّة والأحاديث على الإطلاق بل هو عندهم أصح كتاب بعد القرآن الكريم.

ويعتبر أول كتاب دوّن في الحديث المجرّد وكان تدوينه في بداية النصف

الثاني من القرن الثالث الهجري، وقد بذل الإمام البخاري في تصنيف كتابه (الجامع الصحيح) جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً بلغ ستة عشر عاماً حتى جمعه.

وقد اختار أحاديثه من ستمائة ألف حديث فاقتصر على إخراج الصحيح منها ولم يستوعب كل الصحيح بل اختار منه ما وافق شرطه، وقد ترك من الصحيح أكثر مما أثبته لئلا يطول الكتاب.

شرط البخاري في صحيحه:

لم يفصح البخاري عن شرط شرطه أو عينه زيادة على شروط الصحة المتفق عليها ولكن العلماء الباحثين ظهر لهم بالتتبع والاستقراء لأساليب الإمام البخاري ما ظنه البعض أنه شرط البخاري وكذلك الحال في شرط مسلم.

وقد شاع على ألسنة المحدثين أن شرط البخاري في إخراج الحديث الصحيح في كتابه (الجامع الصحيح) ألاّ يخرج للراوي إلاّ إذا كان قد عاصر من روى عنه ولقيه ولو مرة واحدة وعلى ذلك فإنه لا يخرج للراوي إذا لم يتحقق هذا الشرط لديه ولا يقبل روايته عن شيخه الذي روى عنه بصيغة (عن) إلاّ بعد أن يكون قد لقي شيخه.

وهذا الشرط عند البخاري زائد على شروط الصحة التي هي عدالة الراوي وضبطه واتصال السند وخلوه من الشذوذ والعلة.

منهج الإمام البخاري في الجامع الصحيح:

جمع الإمام البخاري في كتابه هذا نبذة من أحاديث الأحكام والفضائل والأخبار والأمور الماضية والمستقبلية بالإضافة إلى الآداب والرقائق والدعوات والمغازي والسير، ولذلك سمي كتابه (الجامع الصحيح) المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، كما اقتصر على الأحاديث التي اتصل سندها فقط، إلاّ أنه كان من منهج الإمام البخاري الاهتمام بالأحاديث المسندة، أما ما كان في الجامع الصحيح من الأحاديث غير المسندة مما لم يتصل سنده من المعلقات مما حذف من أول سنده راوٍ أو أكثر فهذا خارج عن نمط الكتاب

ومنهجه وموضوعه ومقاصده، وإنما أورده الإمام البخاري للاستشهاد فقط في تراجم أبواب الكتاب ولا يوجد شيء منها في صلب الكتاب، وربما أن الإمام البخاري لا يجد حديثاً مسنداً على شرطه فيعلّق الحديث ويبوّب عليه ويستنبط منه حكماً فقهياً أو يربط بينه وبين آية من القرآن.

وقد عني العلماء بالأحاديث المعلّقة في صحيح البخاري وتكلّموا عنها، ومما ينبغي أن يعلم أن ما أورده البخاري منها بصيغة الجزم كـ (قال) و (روى) و (ذكر) فهذا يفيد الصحة إلى من علّقه عنه، وأما ما علّقه عن شيوخه بصيغة الجزم فليس من المعلّق وإنما هو من المتصل وقد يعلّق البخاري الحديث في بعض المواضع من الجامع الصحيح وهو مسند متصل في مكان آخر في نفس الصحيح وقد يكون الحديث معلّقاً عنده في الصحيح وهو صحيح متصل عند مسلم أو عند غيره من كتب السنّة المشهورة.

أما إذا كان المعلّق بصيغة لا تدل على الجزم ويقال لها صيغة التمريض كـ (قيل) و (يروى) و (يذكر) فهذا لا يستفاد منه الصحة ولا عدمها بل يحتمل أن يكون صحيحاً وأن يكون غير ذلك، فينبغي البحث عنه حتى يعرف حاله وتظهر منزلته من الصحة أو الحسن أو الضعف، ويوجد من هذا النوع في صحيح البخاري ما هو صحيح عند غير البخاري وليس هو على شرطه في الصحيح.

عدد أحاديث الجامع الصحيح:

اختلف العلماء من شراح الجامع الصحيح للإمام البخاري في عدد أحاديثه فقال ابن الصلاح: إن جملة ما حواه الجامع الصحيح من الأحاديث المسندة المتصلة بالمكرر هو (٧٢٧٥) حديثاً وبدون المكرر أربعة آلاف حديث. والذي حققه الحافظ ابن حجر أن جملة ما حواه الجامع الصحيح من الأحاديث المسندة المتصلة (٢٦٠٢) حديثاً بدون المكرر، وإن جملة ما فيه من الأحاديث المكررة سوى المعلّقات والمتابعات (٧٣٩٧) حديثاً، وجملة ما فيه من المعلّقات (٣٤١) حديثاً، وجميع ما فيه بالمكرر (٩٠٨٢) حديثاً.

منزلة صحيح البخاري وثناء العلماء عليه وعنايتهم به:

لقد اهتم العلماء قديماً وحديثاً بصحيح الإمام البخاري وأثنوا عليه بأنه أصح الكتب بعد كتاب الله، وتلقوه بالقبول وقدموه على غيره من الكتب المصنفة قبله وبعده، وأجمعوا على أن جميع ما فيه من الأحاديث المسندة المتصلة المخرجة على شرطه صحيحة وأنه ليس فيه حديث ضعيف أو معلول.

ولقد وجه بعض العلماء بعض الانتقادات على صحيح البخاري ولكن لم يكن الصواب حليفهم فقد رجح الحفاظ ما ذهب إليه البخاري وأجابوا على تلك الانتقادات بما يشفي ويكفي ورجحوا ما صار إليه الإمام البخاري.

وإلى جانب عناية العلماء بالصحيح فقد عكفوا على دراسته وحفظه وشرحه والعناية برجاله وتراجمه، وقد بلغت شروح الجامع الصحيح أكثر من ثلاثمائة شرح ومن أشهرها (فتح الباري شرح صحيح البخاري) للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢ هـ)، و (عمدة القاري شرح البخاري) لبدرالدين العيني الحنفي المتوفى سنة (٨٥٥ هـ)، و (إرشاد الساري إلى صحيح البخاري) لأحمد بن محمد القسطلاني المتوفى سنة (٩٢٢ هـ).

حياة الإمام البخاري

مولده ـ نشأته ـ ومكانته العلمية:

ولد الإمام أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة الجعفي البخاري عام (١٩٤ هـ) وطلب العلم صغيراً وتلقى العلم عن شيوخ أهل بلده وحفظ بعض التصانيف ورحل إلى الشام والعراق وغيرها، وأخذ عن علماء أهل كل بلد زارها وقد حباه الله حفظاً وقوة ذاكرة وملكة وفهماً وذكاء واسعاً خارقاً، وبسط له في المعرفة والعلم حتى لقبه العلماء بأمير المؤمنين في الحديث وشهد له بذلك القاصي والداني.

آثاره العلمية ووفاته:

لقد ألف الإمام البخاري كتباً كثيرة في الحديث أشهرها وأهمها وأعظمها نفعاً كتابه الجامع الصحيح المتقدم الذكر والذي تقدمت دراسته.

وإلى جانب ذلك فإنه قد ألف كتابه «التاريخ الكبير» وهو إلى جوار قبر الرسول ﷺ بالمدينة المنورة.

وله من المؤلفات أيضاً «التاريخ الأوسط»، و«التاريخ الصغير»، و«الأدب المفرد»، و«جزء القراءة خلف الإمام»، و«خلق أفعال العباد»، وغيرها من المؤلفات القيمة النافعة في شتى علوم الحديث ورجاله والعلوم الإسلامية المختلفة، وقد توفي الإمام البخاري سنة (٢٥٦ هـ) بقرية خرتنك بقرب بخارى رحمه الله.

٥ـ صحيح الإمام مسلم:

ويسمى «الجامع الصحيح» ويعتبر هذا الكتاب ثاني كتب الصحاح من كتب السنة المطهرة فقد دوّن بعد صحيح الإمام البخاري وقد بذل فيه الإمام مسلم جهداً كبيراً استغرق خمسة عشر عاماً في جمعه وترتيبه وتهذيبه وتنقيحه وقد انتقاه من ثلاثمائة ألف حديث من مسموعات ومروياته.

وجملة ما في صحيح مسلم من الأحاديث بدون المكرر أربعة آلاف حديث وهو بالمكرر يزيد على صحيح البخاري لكثرة طرقه.

وقد قال الإمام مسلم: ما وضعت شيئاً في كتابي هذا إلّا بحجة وما أسقطت منه شيئاً إلّا بحجة وليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه.

شرط مسلم ومنهجه في صحيحه:

تقدم أن قلنا إن البخاري ومسلم لم يفصحا عن شرط شرطاه أو عيناه زائداً على شروط الصحة المتفق عليها ولكننا نجد أن الإمام مسلماً قد صدر كتابه بمقدمة بين فيها بعض الملامح عن منهجه، كما تناول فيها بعض قضايا علوم

الحديث ورتب كتابه ترتيباً جيداً حسب الموضوعات دون أن يبوّب لها أو يضع لها عناوين بل سرد الأحاديث سرداً إلى جانب اهتمامه بجمع طرق كل حديث في مكان واحد مما جعل بعض العلماء من أهل المغرب يفضلونه على صحيح الإمام البخاري مخالفين بذلك جمهور المحدثين الذين يرون صحيح الإمام البخاري مقدماً على صحيح الإمام مسلم.

ومن منهج الإمام مسلم أنه التزم كشيخه البخاري إخراج الصحيح الذي توفرت فيه شروط الصحة من اتصال السند وعدالة الراوي الضابط عن مثله من أول السند إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة. بيد أنه قد خالف البخاري في اكتفائه بالمعاصرة بين الراوي والمروي عنه دون شرط اللقيا بينهما التي هي شرط البخاري ومن هنا حكم مسلم للإسناد المعنعن بالاتصال حيث أن المعاصرة تكفي في قبول رواية من عنعن.

شروح صحيح الإمام مسلم:

لقد اعتنى العلماء بصحيح الإمام مسلم كما اعتنوا بصحيح الإمام البخاري وممن اعتنى به وشرحه القاضي عياض بن موسى اليحصبي الأندلسي المتوفى سنة (٥٤٣ هـ) وشرحه أيضاً الإمام يحيى بن شرف المري النووي المتوفى (٦٧٦ هـ) وهو الذي وضع له عناوين وترجم كل مجموعة من الأحاديث بما يناسبها من التراجم والاستنباطات الفقهية.

حياة الإمام مسلم

مولده ـ نشأته ـ ومكانته العلمية:

ولد الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري عام (٢٠٤ هـ) وطلب العلم صغيراً ورحل إلى الحجاز والشام والعراق ومصر وغيرها من الأمصار الإسلامية والتقى خلال رحلاته بكبار العلماء وأئمة الحديث وحفاظه كالإمام أحمد وإسحاق بن راهويه والبخاري وهو من أبرز شيوخه الذين تخرج عليهم، كما روى عنه الترمذي وابن خزيمة وابن أبي حاتم وغيرهم.

ويبرز الإمام مسلم في شتى علوم الحديث واقتص أثر البخاري والتزم إخراج الحديث الصحيح في كتابه الجامع الصحيح الذي يعد من أشهر وأبرز مؤلفات الإمام مسلم وقد أثنى العلماء على الإمام مسلم وعلى كتابه الصحيح وتلقوه بالقبول وجعلوه بعد صحيح الإمام البخاري.

وللإمام مسلم مؤلفات أخرى في الحديث تزيد على عشرين مصنفاً. وتوفي الإمام مسلم سنة (٢٦١ هـ) رحمه الله.

موازنة بين الصحيحين:

اتفق العلماء على أن الصحيحين أصح كتب الحديث قاطبة[1] واختلفوا أيهما أصح فذهب جمهور العلماء إلى أن صحيح البخاري أصح وأكثر فوائد من صحيح مسلم، وذهب بعض أهل العلم من المغاربة وأبو علي النيسابوري إلى ترجيح صحيح مسلم على صحيح البخاري.

والحق أن صحيح الإمام البخاري أقدم وأصح وأرجح من صحيح الإمام مسلم للأمور الآتية:

١ ــ من حيث اتصال السند فصحيح البخاري أصح لأن البخاري اشترط في الإسناد المعنعن معاصرة الراوي لمن روي عنه وثبوت اللقيا بينهما ولو مرة واحدة بينما اكتفى مسلم بمجرد المعاصرة فقط مع إمكان اللقيا ولم يشترط اللقيا بالفعل.

٢ ــ ومن حيث عدم الشذوذ والعلة فلأن ما انتقد من الأحاديث على الإمام البخاري أقل عدداً مما انتقد على الإمام مسلم[2].

(١) وهذا لا يخالف ما ذكرناه سابقاً عن الإمام الشافعي أنه قال: لا أعلم كتاباً في الأرض أكثر صواباً من كتاب الإمام مالك ـ الموطأ ـ إلا أنه قال هذه المقالة قبل وجود الصحيحين. وقد كانت كتب كثيرة مصنفة في عصر الإمام مالك في ذلك الوقت أصحها كتاب (الموطأ) للإمام مالك وعلى ذلك ينزل قول الشافعي رحمه الله.

(٢) الأحاديث التي انتقدها العلماء حفاظ الحديث على الإمام البخاري ثمانية وسبعون ـ

٣ ــ صحيح البخاري أكثر فوائد وأوفر دقة في استنباط الأحكام الفقهية من صحيح مسلم.

٤ ــ ومن حيث العدالة والضبط فإن رجال البخاري الذين تكلم فيهم أقل عدداً من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال مسلم ومما لا شك فيه أن من لم يتكلم فيه أصلاً أولى ممن تكلم فيه[1]، وكون صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم إنما هو باعتبار المجموع وإلا فقد توجد بعض الأحاديث في مسلم أقوى من بعض الأحاديث في صحيح البخاري، ومع ذلك فقد امتاز صحيح مسلم بأمور لم تكن للبخاري أيضاً، ومنها:

١ ــ عدم تقطع الأحاديث كما في صحيح البخاري فصحيح مسلم أحسن جودة وبياناً في سياق الأحاديث وترتيب الروايات التي هي في موضوع واحد في مكان واحد فكان أيسر على الباحث الذي يريد الاطلاع والوقوف على طرق الحديث المختلفة.

٢ ــ كما أن الإمام مسلماً قد وضع لكتابه الصحيح مقدمة يبين فيها منهجه، وذكر فيها نبذة طيبة عن علوم الحديث ومباحثه.

هل استوعب البخاري ومسلم كل الصحيح:

لم يستوعب البخاري ولا مسلم في صحيحيهما كل الأحاديث الصحيحة ولا التزما إخراج كل الصحيح وإنما أخرجا من الصحيح ما هو على شرطهما فقد روي عن البخاري أنه قال: ما وضعت في كتابي الجامع إلا ما صحّ وتركت من الصحاح مخافة الطول. وقال مسلم: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هنا وإنما وضعت ما أجمعوا عليه.

= حديثاً، وما انتقدوه على الإمام مسلم من الأحاديث مائة حديث واشتركا في اثنين وثلاثين حديثاً منتقدة عليهما معاً.

(١) الرجال المتكلم فيهم من رجال البخاري نحواً من ثمانين رجلاً، والرجال المتكلم فيهم من رجال مسلم نحواً من مائة وستين رجلاً، ومن كان أقل نقداً فهو أولى بالتقدم ممن كان أكثر انتقاداً.

ومن هذين الخبرين يتبين لنا أن كلا من البخاري ومسلم لم يقصدا استيعاب كل الحديث الصحيح وليس أدل على ذلك أنهما أيضاً قد صححا أحاديث ليست في كتابيهما الصحيحين. وهذا الترمذي ينقل عن البخاري تصحيحه لأحاديث ليست في الصحيح وإنما هي في السنن. وأيضاً فإن كثيراً من الأحاديث الصحيحة توجد عند غيرهما من الكتب المعتمدة ممن التزم أصحابها إخراج الصحيح فيها كصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم والمختارة للضياء المقدسي، وهذه الأحاديث الصحيحة الزوائد قد لا توجد في الصحيحين ولا في مسند الإمام أحمد ولا في السنن الأربعة أيضاً، وليس بدقيق قول من قال: إنه قل ما يفوت البخاري ومسلم من الأحاديث الصحيحة، والصحيح أن يقال إنه لم يفت الأمهات الست ـ الصحيحين والسنن الأربعة ـ إلاّ اليسير من الأحاديث الصحيحة وتوجد هذه الزوائد من الأحاديث الصحيحة في مسند الإمام أحمد ومسند أبي يعلى والبزار وبقية السنن الأخرى والمعاجم والأجزاء والصحاح التي التزم أصحابها إخراج الأحاديث الصحيحة.

ومن أمثال هذه الكتب التي التزم أصحابها إخراج الأحاديث الصحيحة صحيح ابن خزيمة ـ محمد بن إسحاق بن خزيمة المتوفى سنة (٣١١ هـ) ـ وصحيح ابن حبان ـ محمد بن حبان البستي المتوفى سنة(٣٥٤ هـ) ومستدرك الحاكم ـ أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن البيع النيسابوري المتوفى سنة (٤٠٥ هـ) ـ ومنتقى ابن الجارود ـ أبي محمد عبدالله بن علي بن الجارود المتوفى سنة (٣٠٦ هـ) ـ وكتاب الأحاديث الجياد المختارة للإمام الحافظ ضياء الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي الحنبلي المتوفى سنة (٥٦٩ هـ).

أما من لم يلتزم إخراج الصحيح ولكنه أخرج الصحيح والحسن والضعيف فلا يحكم للحديث بالصحة بمجرد وجودٌ في هذه الكتب بل لا بد من التنصيص على صحته من إمام حافظ نقاد.

٦ ـ سنن أبي داود السجستاني:

تدوينه ـ ومكانته من كتب السنة:

يعتبر كتاب السنن لأبي داود أحد كتب الحديث المشهورة وأحد الأمهات الست التي تلقتها الأمة بالقبول وعليها المعول، وهو أحد السنن الأربعة المشهورة التي عنيت بأحاديث الأحكام خاصة حيث اقتصر فيه مؤلفه على أحاديث الأحكام ولم يتعرض لأحاديث الفضائل والرقائق والآداب والقصص والأخبار.

وتم تدوينه في منتصف القرن الثالث الهجري وهو أول السنن الأربعة وأقدمها منزلة بعد الصحيحين.

منهجه وعدد أحاديثه:

لقد بذل أبو داود جهداً كبيراً وعظيماً في كتابه فقد أجاد في ترتيب أحاديثه والعناية به فقد انتقاه من خمسمائة ألف حديث، واشتمل على أربعة آلاف حديث من أحاديث الأحكام خاصة فهو مرجع الفقهاء في أحاديث الأحكام.

شرطه في السنن:

اشترط الإمام أبو داود في كتابه: أن لا يخرج الحديث عن رجل أجمع النقاد على ترك حديثه، فقد قال في رسالته التي أرسلها إلى أهل مكة يخبرهم فيها عن منهجه في كتابة السنن حيث قال: قد ذكرت فيه الصحيح وما يقاربه، وما كان فيه وهن شديد بينته، وليس في كتابي هذا الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء ولكن مع هذا فهو لا ينص على صحة الحديث ولا ضعفه فيسكت عنه، وما سكت عنه في منهجه أنه صالح للاحتجاج به ولكن العلماء قد تتبعوا أحاديث السنن وحكموا عليها بما تستحقه من الصحة أو الحسن أو الضعف.

رواة السنن وشروحه:

وقد روى سنن أبي داود عن مؤلفه كل من ابن الأعرابي وابن داسة والرملي، وقد اعتنى به العلماء وشرحوه ومن أهم شروحه المشهورة معالم السنن شرح سنن أبي داود للإمام الحافظ أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي المتوفى سنة (٣٨٨ هـ).

حياة الإمام أبي داود

ولد الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني عام (٢٠٢ هـ) وطلب الحديث صغيراً ورحل في طلبه إلى الشام والعراق والحجاز ومصر وغيرها، والتقى بأئمة الحديث وأخذ عنهم ومن أشهر من أخذ عنه الإمام أبو داود الإمام أحمد بن حنبل، كما روى عن أبي داود جماعة من أهل الحديث منهم ابن الأعرابي والرملي وابن داسة وغيرهم.

مكانته العلمية وآثاره ووفاته:

لقد أثنى العلماء على الإمام أبي داود بالعلم والمعرفة والرسوخ في علم الحديث والفقه فقد قال ابن حبان: أبو داود أحد أئمة الدين فقهاً وعلماً وورعاً وحفظاً وإتقاناً.

أما آثاره العلمية فكثيرة وأهمها السنن الذي تقدم ذكره.

وقد بلغت مصنفاته في الحديث اثني عشر مصنفاً.

توفي أبو داود رحمه الله سنة (٢٧٥ هـ).

٧ ـ جامع الترمذي ويسمى سنن الترمذي:

يعتبر جامع الترمذي من أهم كتب السنة المشهورة المعتبرة عند علماء الحديث وهو أحد الأمهات الست التي تلقتها الأمة بالقبول وعليها المعول والاعتماد في أحاديث الأحكام، ويعد جامع الترمذي في الرتبة الثانية بعد سنن أبي داود.

منهج الترمذي وشرطه في كتابه هذا:

لقد بذل الإمام الترمذي جهداً عظيماً في جمع وترتيب كتابه الجامع حتى امتاز بأمور لم تكن لغيره من أصحاب السنن ولم يسبق إليها، وقد التزم في كتابه هذا أن لا يخرج إلاّ حديثاً عمل به فقيه أو احتج به مجتهد، فالترمذي لم يلتزم بإخراج الحديث الصحيح فقط، ولكنه أخرج الصحيح ونص على صحته وأخرج الحديث الحسن وبينه ونوه به وأكثر من ذكره وهو الذي شهره، ويعتبر كتاب الترمذي من مظان الحديث الحسن، وأخرج الحديث الضعيف ونص على ضعفه وأبان عن علته، وأخرج بعض الأحاديث المناكير في الفضائل ونبه عليها غالباً ولا يسكت عنها كما امتاز بملاحظات حول الأسانيد وكشف عللها وجمع طرقها، فهو يسوق الحديث من طريق واحد ثم يشير إلى بقية الطرق المماثلة أو المشابهة التي في الباب، وقد ذكر في كتابه بعض المصطلحات العلمية من فن الاصطلاح كقوله: «هذا حديث حسن صحيح»، وكقوله: «حديث غريب» إلى غير ذلك من المصطلحات العلمية في فن مصطلح الحديث إلى جانب أنه قد حلى كتابه بالاستدلالات الفقهية واستنباط الأحكام من الأحاديث وبين من أخذ بها أو عمل بها من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين من فقهاء الأمصار وقد تضمن كتابه أيضاً كتاباً آخر سماه (العلل) كشف فيه علل بعض الأحاديث وبذلك يكون جامع الترمذي قد تضمن فوائد كثيرة.

شروحه وعناية العلماء به:

لقد اعتنى العلماء بجامع الترمذي فتكلموا عن أحوال رجاله وكشف مصطلحاته العلمية وشرحه كثير من العلماء ومن أشهر شروحه وأحسنها وأنفعها كتاب (عارضة الأحوذي) للحافظ أبي بكر بن العربي المتوفى سنة (٥٤٣ هـ) وشرحه الحافظ عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي المتوفى سنة (٧٩٥ هـ) وشرحه ابن سيد الناس أبو الفتح اليعمري المتوفى سنة (٧٣٢ هـ)، وقد أكمله الحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة (٨٠٦ هـ).

ومن شروحه المشهورة (تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي) للعلامة عبدالرحمن المباركفوري العالم الهندي المتوفى سنة (١٣٥٣ هـ).

حياة الإمام الترمذي وآثاره العلمية

مولده ـ نشأته ـ ومكانته العلمية:

ولد الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي عام (٢٠٩ هـ) في قرية من قرى ترمذ وطلب العلم صغيراً ورحل في سبيل ذلك إلى الشام والعراق والحجاز وخراسان وغيرها، ولقي كثيراً من أئمة الحديث وشيوخه وسمع منهم الحديث واشتهر بالعلم والضبط والإتقان وشهد له علماء عصره بالحفظ.

ومن أشهر من أخذ عنهم الترمذي الإمام البخاري والإمام مسلم والإمام أبو داود، وقال الحاكم: مات البخاري ولم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والورع.

ومن آثار الترمذي العلمية كتاب (الشمائل) و(العلل الكبير) وغيرها وتوفي سنة (٢٧٩ هـ) عن سبعين عاماً.

٨ ـ سنن النسائي:

صنف الإمام النسائي سننه الكبرى والتي تعتبر أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً.

وكتاب السنن للنسائي يعد في رتبة سنن أبي داود أو قريب منه لما عرف عن الإمام النسائي من التحري والاستقامة في المنهج وكان من مذهب النسائي أنه لا يخرج عن راوٍ أجمع النقاد على تركه ولهذا فإن كتابه السنن قد ضم الصحيح والحسن والضعيف ثم استخلص من السنن الكبرى السنن الصغرى وتسمى (المجتبى).

والمجتبى أقل السنن حديثاً ضعيفاً وعدد أحاديثه (٥٧٦١) حديثاً. وقيل

إن المجتبى انتقاه تلميذ النسائي أبو بكر بن السني. المتوفى سنة (٣٧٤هـ) واعتبر المجتبى أصلاً معتمداً عند علماء الحديث. وقد اعتنوا به وشرحوه ومن أشهر شروحه (زهر الربى على المجتبى) للإمام السيوطي المتوفى سنة (٩١١ هـ).

حياة الإمام النسائي

مولده ونشأته:

ولد الإمام أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي عام (٢١٥ هـ) وطلب العلم ورحل في طلب الحديث إلى العراق والحجاز ومصر والشام وغيرها من البلدان ثم استوطن مصر وبرع في الحديث وتفرد بمعرفته وإتقانه وعلو الإسناد. وإلى جانب علمه بالحديث كان فقيهاً.

وأثنى عليه العلماء بحسن العقيدة والاستقامة والشهامة والمروءة وكثرة العبادة والتمسك بالسنة.

توفي الإمام النسائي رحمه الله سنة (٣٠٣ هـ) ودفن في بيت المقدس.

٩ ـ سنن ابن ماجة:

شرطه ومنهجه:

تعتبر سنن ابن ماجة سادس كتب السنة السابقة الذكر ودونها في الرتبة.

وقد رتبها ابن ماجة على أبواب الفقه شأنها شأن السنن الأخرى في اختيار أحاديث الأحكام. وقد جمع فيها من الأحاديث (٤٣٤١) حديثاً منها (٣٠٠٢) حديثاً أخرجها أصحاب الكتب الخمسة كلهم أو بعضهم وبقيتها (١٣٣٩) حديثاً وهي زوائد على الكتب الخمسة قبله ومن هذه الزوائد (٤٢٨) حديثاً صحيح الإسناد و(٦١٣) حديثاً ضعيف الإسناد والباقي (٩٩) حديثاً ما بين حديث واهٍ أو منكر أو موضوع، ولهذا فإن ابن ماجة لم يلتزم بإخراج الصحيح فقط وإنما جمع بين الصحيح والحسن والضعيف والواهي،

وتفرد بإخراج أحاديث عن بعض المتهمين ولذلك انحطت رتبة سنن ابن ماجة عن الكتب والسنن التي قبله ولم يدخله كثير من العلماء ضمن الكتب الستة قبل القرن السادس الهجري وأول من ضمه إلى الكتب الستة أبو الفضل بن طاهر المقدسي المتوفى سنة (٥٠٧ هـ).

شروحه وعناية العلماء به:

لقد اعتنى العلماء بسنن ابن ماجة فمنهم من شرحه كالحافظ عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة (٩١١ هـ) وسمى كتابه (مصباح الزجاجة شرح سنن ابن ماجة).

وشرحه أبو الحسن بن عبد الهادي السندي الكبير المتوفى سنة (١١٣٨ هـ) وسمى كتابه (الكفاية شرح سنن ابن ماجة) وكلاهما مطبوع، واعتنى بزوائده الحافظ أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري المتوفى سنة (٨٤٠ هـ).

وقام بتحقيق سنن ابن ماجة وتخريج أحاديثه وخدمته من المعاصرين العلامة محمد فؤاد عبدالباقي رحمه الله.

حياة الإمام ابن ماجه

مولده ونشأته:

ولد الإمام أبو عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه الربعي مولاهم القزويني عام (٢٠٧ هـ) وطلب العلم على أهل بلده ورحل إلى الشام والعراق ومصر والحجاز وغيرها وروي عن جماعة من الحافظ وروى عنه خلق كثير، وكان إماماً حافظاً متقناً محتجاً به له معرفة بالحديث وحفظه أثنى عليه العلماء بذلك من مؤلفاته: التفسير، وتاريخ قزوين، والسنن المشهورة بسنن ابن ماجه، توفى عام (٢٧٣ هـ).

أشهر كتب السنّة بعد القرن الثالث

ذكرنا سابقاً أن القرن الثالث الهجري يعد أزهى عصور جمع السنّة النبويّة والعصر الذهبي لتدوينها ونقد رواتها وتمييز الصحيح عن غيره.

وفي هذا القرن حصلت العناية الفائقة والحفظ التام للسنّة ونبوغ رجال الحديث وأئمته الذين برعوا في علم الرجال والعلل ونقل الرواية وتمحيصها فلم يدعوا من الأحاديث المعروفة المشهورة الصحيحة إلاّ القليل النادر، فكل من جاء بعدهم في القرون المتأخرة فهم عالة عليهم في جمع ما جمعوا واعتمدوا في النقد على ما نقدوا.

ثم جاء علماء القرن الرابع الهجري..

وفي هذا القرن دوّنت بعض كتب الرواية وتكامل جمع السنّة النبويّة إلاّ أن المؤلفين في هذا القرن منهم من تابع الإمام البخاري ومسلماً في جمع الصحيح ومنهم من استخرج أحاديث الصحيحين أو أحاديث أحدهما ومنهم من استدرك عليهما ما فاتهما على شرطهما أو ما فات أحدهما، ومنهم من تابع أصحاب السنن في جمع أحاديث الأحكام، ومنهم من ألّف على طريقة المعاجم بترتيب أسماء الصحابة أو بترتيب أسماء شيوخه على حروف المعجم فتتابع النشاط وأكمل الصرح الشامخ واستدركوا ما فات أصحاب القرن الثالث وكادت الأحاديث تكون قد جمعت كلها في القرن الرابع الهجري وإليك أشهر هذه المؤلفات:

١ ـ صحيح الإمام الكبير محمد بن إسحاق بن خزيمة المتوفى سنة (٣١١ هـ) وقد تابع مؤلفه البخاري ومسلماً في جمع الصحيح.

٢ ــ صحيح الإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي المتوفى سنة (٣٥٤ هـ) وقد تابع أصحاب الصحيحين أيضاً في جمع الصحيح فقط.

٣ ــ ومن أشهر الكتب في هذا القرن المستخرجات ومنها مستخرج أبي بكر الإسماعيلي المتوفى سنة (٣٧١ هـ) على صحيح البخاري، ومستخرج أبي نعيم الأصبهاني المتوفى سنة (٤٣٣ هـ) على كل منهما ومستخرج أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني المتوفى سنة (٣١٦ هـ) على صحيح مسلم.

والمُسْتَخْرج يورد أحاديث البخاري أو مسلم بأسانيده الخاصة التي يلتقي فيها مع أسانيد أحد الصحيحين أو كليهما فيلتقي مثلاً مع شيخ البخاري أو مع من فوقه.

وفوائد المستخرجات تكثير طرق الحديث وعلو الإسناد وزيادة لفظه في متن الحديث.

٤ ــ ومن أشهر الكتب في هذا القرن أيضاً كتاب المستدرك على الصحيحين لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري محمد بن عبدالله بن البيع المتوفى سنة (٤٠٥ هـ) فقد استدرك الحاكم على البخاري ومسلم ما فاتهما أو فات أحدهما من الأحاديث التي على شرطهما أو على شرط أحدهما مما لم يخرجاه كلاهما أو أحدهما معبراً عنها بأنها صحيحة الإسناد على شرطهما أو على شرط أحدهما وقد يعبر عنه بقوله صحيح الإسناد وإن لم يكن على شرط واحد منهما وهو متساهل في التصحيح فينبغي أن يتتبع ويحكم على أحاديثه بما يليق بحالها، وقد تتبعه الإمام الحافظ الذهبي المتوفى سنة (٧٤٨ هـ) وحكم على أكثر أحاديثه بما يليق بحالها.

٥ ــ ومن أشهر الكتب في هذا القرن أيضاً ما دوّن على نسق السنن الأربعة المتقدمة الذكر، ومن ذلك سنن الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة (٣٨٥ هـ) والسنن الكبرى للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى سنة (٤٥٨ هـ).

٦ ــ أما من ألّف على طريقة المعاجم فأشهر ما دوّن فيها هي المعاجم

الثلاثة (الكبير والأوسط والصغير) للإمام سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى سنة (٣٦٠ هـ). وأما (المعجم الكبير) فقد رتّب الصحابة فيه على حروف المعجم، وأما (المعجم الأوسط والمعجم الصغير) فرتّبه على أسماء شيوخه.

وهناك من الكتب الأخرى في هذا القرن نُهِجَ فيها منهج أصحاب السنن ومنها كتب أبي جعفر الطحاوي المتوفى سنة (٣١٦ هـ) كـ(شرح معاني الآثار) و(مشكل الآثار) أيضاً.

وهناك كتب أخرى في القرن الرابع نهج أصحابها منهج أصحاب الصحيح كصحيح أبي عوانة المتوفى سنة (٣١٦ هـ) وصحيح أبي علي بن السكن المتوفى سنة (٣٥٣ هـ).

ثم جاء القرن الخامس الهجري وما بعده....

فجمع المتأخرون ما في كتب الأولين، فمنهم من جمع بين الصحيحين مثل محمد بن نصر الحميدي المتوفى سنة (٤٨٨ هـ)، ومنهم من جمع بين الكتب الستة مثل ما فعل أبو السعادات المبارك بن محمد بن الأثير المتوفى سنة (٦٠٦ هـ) في كتابه (جامع الأصول)، ومنهم من قام بشيء من الترتيب والتهذيب والاختصار بحذف الأسانيد لكتب الرواية في القرن الثالث والتي تقدم ذكرها، ومن أشهر هذه الكتب في دور التهذيب:

١ ــ كتاب (الجمع بين الصحيحين) لأبي نصر الحميدي المتقدم الذكر وكتاب (جامع الأصول) لابن الأثير أيضاً، وتعتبر هذه الكتب أيضاً من كتب الجوامع العامة.

٢ ــ كتاب (مصباح السنّة) لأبي محمد الحسن بن مسعود البغوي المتوفى سنة (٥١٦ هـ) فقد اختار فيه أحاديث مختلفة من الكتب الستة مع حذف الأسانيد، ومنها (جامع المسانيد والألقاب) للحافظ أبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي المتوفى سنة (٥٩٧ هـ) فقد جمع فيه الصحيحين ومسند أحمد وجامع الترمذي.

٣ ـ (جامع المسانيد والسنن) للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير المتوفى سنة (٧٧٤ هـ) وقد جمع فيه الكتب الستة ومسند أحمد والبزار وأبي يعلى وابن أبي شيبة ومعاجم الطبراني ورتّبه على أبواب الفقه.

٤ ـ ومن الجوامع العامة (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد) للحافظ أبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة (٨٠٧ هـ) فقد جمع فيه الأحاديث الزوائد على الكتب الستة مما ورد في المسانيد والمعاجم.

٥ ـ ومن الجوامع العامة ما ألّف على الأطراف كما فعل الحافظ ابن عساكر الدمشقي سنة (٥٧١ هـ) في كتاب (الأطراف)، والحافظ أبو الحجاج المزي المتوفى سنة (٧٤٢ هـ) في كتابه (تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف) وكما فعل الحافظ أحمد بن علي بن حجر المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) في كتابه (إتحاف المهرة بأطراف العشرة) وفي كتابه الآخر (المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية)، وكما فعل أيضاً الحافظ أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري المتوفى سنة (٨٤٠ هـ) في كتابه (تحفة الخيرة في أطراف العشرة).

٦ ـ ومن الجوامع العامة أيضاً (جمع الجوامع) للحافظ السيوطي المتوفى سنة (٩١١ هـ) فقد حاول فيه مؤلفه أن يستقصي جمع السنة كلها ولكن فاته شيء كثير استدركه عليه من بعده.

وهناك نوع آخر من الكتب المؤلفة في دور التهذيب اعتنى فيها أصحابها بجمع أحاديث الآداب والأخلاق والمواعظ. من هذه الكتب:

١ ـ (الترغيب والترهيب) للحافظ عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري المتوفى سنة (٦٥٦ هـ).

٢ ـ (رياض الصالحين) للإمام النووي المتوفى سنة (٦٧٦ هـ).

ومنهم من اعتنى بجمع أحاديث الأحكام خاصة، ومن أشهر هذه الكتب:

١ ـ كتاب (عمدة الأحكام) للحافظ عبدالغني المقدسي المتوفى سنة

(٦٠٠ هـ). وشرحها ابن دقيق العيد وسمي شرحه (إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام).

٢ ـ كتاب (منتقى الأخبار) لأبي البركات عبدالسلام بن عبدالله بن تيمية المتوفى سنة (٦٥٢ هـ) وقد شرح هذا الكتاب الإمام المجتهد محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة (١٢٥٠ هـ) في كتاب سمّاه (نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار).

٣ ـ كتاب (الإمام) وكتاب (الإلمام) وكلاهما لابن دقيق العيد المتوفى سنة (٧٠٢ هـ).

٤ ـ كتاب (بلوغ المرام في أحاديث الأحكام) للحافظ ابن حجر المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) وقد شرحه السيد العلّامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني المتوفى سنة (١١٨٢ هـ) في كتاب أسماه (سبل السلام شرح بلوغ المرام).

ومنهم من اقتصر على تخريج أحاديث كتب معينة من كتب الأخلاق كما فعل الحافظ عبدالرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة (٨٠٦ هـ) في تخريجه أحاديث إحياء علوم الدين للإمام الغزالي المتوفى سنة (٥٠٥ هـ) وكما فعل الحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير المتوفى سنة (٧٧٤ هـ) في تخريجه كتاب (التنبيه في الفقه) وفي كتابه الآخر (تحفة الطالب في تخريج أحاديث مختصر بن الحاجب) في أصول الفقه. وكما فعل الحافظ عبدالله بن يوسف بن محمد الزيلعي في تخريج أحاديث الهداية وسماه (نصب الراية) وكتابه (تخريج الكشاف في التفسير) للزمخشري، وكما فعل الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) في تخريج أحاديث (الرافعي الكبير في الفقه). وسماه (تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير).

وبهذا يظهر نشاط العلماء وجهدهم وما بذلوه من أجل المحافظة والعناية بالسنّة في مختلف القرون الأولى وحتى عصرنا الحاضر من تدوينها وخدمتها والعناية بها بحفظ أسانيدها ومتونها ونقدها وترتيبها وشرحها واستنباط أحكامها واختصارها وتقريبها وتسهيلها على طلاب العلم والمعرفة حتى أصبحت سهلة ميسرة في متناول الباحث.

علم الحديث دراية

ويعرف بعلم(مصطلح الحديث) وعلم (أصول الحديث).

١ ـ تعريفه:

هو علم بقوانين وقواعد يعرف بها حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد، ويقال فيه هو القواعد المعرفة بأحوال السند والمتن من حيث الصحة والحسن والضعف والعلو والنزول.

٢ ـ موضوعه:

الراوي والمروي من حيث القبول والرد، ويقال فيه موضوعه السند والمتن والمراد بالسند هو طريق الحديث ورجاله الذين رووه كقولهم روى مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ.

والمراد بالمتن هو ما ينتهي إليه السند من لفظ حديث رسول الله ﷺ من قوله أو فعله أو تقريره أو صفته كقول النبي ﷺ: «فإن الحياء من الإيمان»[1].

٣ ـ فائدته:

معرفة المقبول من المردود وتمييز الصحيح من الحسن من الضعيف.

٤ ـ غايته:

صيانة الحديث من الكذب وبذلك تصان الشريعة من التحليل والتحريم بغير دليل.

---

(١) البخاري رقم الحديث ٢٤ الإيمان.

٥ ـ واضعه:

القاضي الرامهرمزي المتوفى سنة (٣٦٠ هـ) وهو أول من ألف فيه كما تقدم بيانه في المقدمة.

٦ ـ مسائله:

قضاياه التي تذكر فيه كقولهم (الصحيح ما اتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط عن مثله من غير شذوذ ولا علة) و(الضعيف ما فقد شروط الصحة أو الحسن).

٧ ـ نسبته إلى غيره من العلوم الشرعية:

التي ينبغي العناية بها التباين وإن كان لا غنى لها عنه.

٨ ـ حكمه:

فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقين، وإن فرطت به الأمة أثمت كلها.

٩ ـ استمداده:

من كلام أئمة الحديث ورواته وأئمة الجرح والتعديل وأئمة الفقه والاجتهاد المستند على ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

١٠ ـ فضله:

إنه من أشرف العلوم وأجلّها إذ هو يتعلق بالذب عن حديث رسول الله ﷺ.

تاريخ علم الحديث دراية وأهميته

لقد حرص علماء الإسلام قديماً وحديثاً واشتدت عنايتهم بالحديث عامة وبعلم مصطلح الحديث خاصة، فوضعوا له القواعد والقوانين والضوابط والأصول التي تحفظ الحديث وسنّة رسول الله ﷺ من عبث العابثين، ولم تعن أمة من الأمم بما جاء عن نبيها كما عنيت هذه الأمة بهذا الشأن، وفيما قدمنا ذكره سابقاً عن تدوين وجمع السنّة في مختلف القرون ما فيه الكفاية والغنى عن الإعادة وخاصة ما ذكرناه من الكتب المدوّنة في علم مصطلح الحديث في أول الكتاب وما ذكرناه من الكتب المدوّنة في علم الحديث رواية.

أقسام الحديث من حيث عدد رواته
أو باعتبار وصوله إلينا

ينقسم الحديث من حيث عدد رواته إلى متواتر وآحاد.

التواتر لغة: التتابع، نقول تواتر المطر أي تتابع نزوله.

فالمتواتر هو ما رواه جمع تحيل العادة تواطؤهم على الكذب أو صدوره منهم اتفاقاً من غير قصد ويستمر هذا الجمع والعدد من أول السند إلى آخره ويكون مرجعه الحس من مشاهد أو مسموع أو غيرهما.

شروط التواتر:

١ ــ أن يرويه جمع كثير وهذا الجمع أو العدد الكثير يفيد العلم الضروري، واختلف العلماء في تحديد هذا العدد فمنهم من قال خمسة، وقيل سبعة، وقيل عشرة وقيل عشرون وقيل أربعون وقيل غير ذلك.

والصحيح عدم تعيين العدد وإنما العبرة هي إفادة العلم بنفسه فأي عدد يفيد العلم فهو المعتبر.

٢ ــ كون هذا العدد تحيل العادة تواطؤهم على الكذب أو صدوره منهم اتفاقاً.

٣ ــ استمرار هذا العدد المفيد للعلم في السند من أوله إلى منتهاه..

والمراد أن لا تنقص الكثرة المفيدة للعلم فلو اختل هذا العدد في السند في أي طبقة من طبقاته لم يعتبر متواتراً، لا أنه لا يزيد العدد لأن الزيادة هنا من باب أولى.

٤ ــ أن يكون ذلك الخبر مستند رواته الحس من مرئي أو مسموع أو ملموس أو مذوق أو مشموم فلا تواتر في العقليات الصرفة

كما أنه لا يشترط في الخبر المتواتر من حيث هو الإسلام ولا العدالة لأن المعول عليه في هذا هو الكثرة بشروطها.

تقسيم المتواتر والأمثلة على ذلك من الأحاديث والأخبار:

ينقسم المتواتر إلى قسمين: لفظي ومعنوي.

١ ــ المتواتر اللفظي ما رواه جمع كثير كما تقدم ولكن الرواة اتفقوا على لفظه ومن أمثلته من الأحاديث حديث: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوّأ مقعده من النار»[1].

٢ ــ المتواتر المعنوي هو ما روي من طرق متعددة بألفاظ مختلفة إلاّ أنها اتفقت جميعها على إفادة معنى واحد.

ومن أمثلة ذلك ما نقل عن كرم حاتم وشجاعة الإمام علي رضي الله عنه. فقد نقل من الأخبار الكثير مما يدل على كرم حاتم وكذلك من الأخبار الكثير مما يدل على شجاعة الإمام علي رضي الله عنه من طرق متعددة مختلفة الألفاظ ومتفقة المعاني وهي وإن اختلفت ألفاظها إلاّ أنها متفقة على إفادة معنى واحد وهو كرم حاتم وشجاعة علي رضي الله عنه.

ومن أمثلة المتواتر من الأحاديث حديث: «الشفاعة»، وحديث: «رؤية الله تبارك وتعالى يوم القيامة»، وحديث: «الحوض»، وحديث: «بدأ الإسلام غريبًا وسيعود كما بدأ»، وحديث: «نضر الله امرءاً سمع مقالتي»، وحديث: «كل مسكر حرام»، وحديث: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له»، وحديث: «سؤال منكر ونكير»، وحديث: «رفع اليدين في الصلاة»، وحديث: «من بنى لله مسجداً»، وحديث: «النهي عن اتخاذ القبور مساجد»،

(١) مقدمة صحيح مسلم رقم ٣.

وحديث: «الأئمة من قريش»، وحديث: «المسح على الخفين». وكل هذه الأحاديث متواترة، فمنها ما تواتره لفظي، ومنها ما تواتره معنوي، وقد ألف الحافظ جلال الدين السيوطي في ذلك كتاباً أسماه «الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة» ولخصه في كتاب آخر أسماه «قطف الأزهار»[1].

حكم المتواتر من الأحاديث:

المتواتر قطعي الثبوت يفيد العلم اليقيني الضروري الذي يضطر الإنسان إليه بحيث لا يمكن دفعه. واليقين: هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع.

ويجب العمل بالحديث المتواتر ويكفر جاحده.

اتفق العلماء على أن الحديث المتواتر لفظاً أو معنىً يفيد القطع واليقين في ثبوته كما تقدم.

واختلفوا في الحديث الصحيح، أيفيد العلم القطعي اليقيني أم الظن؟

فذهب الكثير إلى أنه لا يفيد القطع، بل هو ظني الثبوت وهو الذي رجحه النووي. وذهب آخرون إلى أنه يفيد العلم اليقيني في ثبوته[2].

هل أحاديث الصحيحين تفيد اليقين والعلم القطعي:

ذهب ابن الصلاح إلى أن ما أخرجه الشيخان أو أحدهما بالإسناد الصحيح المتصل مقطوع بصحته، والعلم النظري حاصل به وذلك لتلقي الأمة لكتابيهما بالقبول. لأن الأمة في مجموعها معصومة من الخطأ، واستثنى ابن الصلاح من ذلك ما انتقده العلماء من الأحاديث على البخاري ومسلم في الصحيحين.

(١) انظر الكتاب المشار إليه لتخريج هذه الأحاديث التي أوردناها أمثلة للمتواتر من الأحاديث.

(٢) تدريب الراوي ١/١٣١ ـ ١٣٢.

وذهب النووي إلى إن أحاديث الصحيحين كغيرها تفيد الظن ما لم تتواتر وعلّل ذلك بأن شأنها شأن الأحاديث الأخرى ولا فرق في ذلك بين أحاديث الصحيحين وغيرها، وتلقي الأمة لها بالقبول إنما أفاد وجوب العمل بما فيها من غير توقف بخلاف غيرها فلا يقبل حتى ينظر فيه ويوجد فيه شروط الصحيح، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيها اجتماعهم على القطع بأنها كلام الرسول ﷺ.

ورد العلماء كلام النووي هذا بأنه لم يبق للصحيحين في هذا مزية والإجماع حاصل على أن لها مزية فيما يرجع إلى نفس الصحة وليس ذلك إلا إفادة أحاديثها العلم والقطع.

والراجح ما ذهب إليه ابن الصلاح ومن وافقه بأن ما أخرجه الشيخان أو أحدهما في صحيحيهما مما لم يبلغ حد التواتر، مقطوع بصحته والعلم النظري حاصل به وذلك بالقرائنُ التي حفتهما، ومن تلك القرائن جلالتهما في علم الحديث وتقديمهما في تمييز الصحيح على غيرهما وتلقي الأمة لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر وهذا كله مختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ في الكتابين[1].

القسم الثاني من تقسيمات الحديث باعتبار عدد رواته، هو الآحاد.

تعريف الآحاد:

هو لغة جمع أحد بمعنى الواحد، أي ما يرويه شخص واحد.

واصطلاحاً: هو ما عدا المتواتر، أي الحديث الذي لم تجتمع فيه شروط التواتر ويشمل ما رواه واحد في طبقة أو في جميع الطبقات وما رواه اثنان وما رواه ثلاثة فصاعدًا ما لم يصل إلى عدد المتواتر.

وحكمه: يفيد العلم النظري أي المتوقف على النظر والاستدلال.

وأقسامه بالنسبة إلى عدد طرقه ثلاثة:

(١) انظر تدريب الراوي ١٣٢/١.

١ ـ المشهور:

هو لغة: اسم مفعول من شهرت الأمر إذا أعلنته وأظهرته، وسمي بذلك لظهوره.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي روي بأكثر من اثنين أو رواه من الصحابة عدد لا يبلغ حد التواتر ثم تواتر بعد الصحابة ومن بعدهم.

وعرفه ابن حجر بأنه ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين ولم يبلغ حد التواتر فهو المشهور.

حكمه: يجب العمل به لكنه لا يكفر جاحده. وقال الأحناف: يوجب علم طمأنينة أي ظناً قريباً من اليقين.

ومن أمثلته: حديث: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ولكن يقبضه بموت العلماء حتى إذا لم يبق عالماً واحداً اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسألوهم فأفتوهم بغير علم فضلوا وأضلوا»[1]. والمشهور يكون صحيحاً وحسناً وضعيفاً على حسب صفات رواته من حيث العدالة والضبط واتصال السند وخلوه من العلة والشذوذ.

ومن المشهور الصحيح الحديث المتقدم ومن المشهور عند المحدثين أيضاً حديث أنس أن رسول الله ﷺ قنت شهراً يدعو على رعل وذكوان وعصيه[2].

ومن المشهور عند الفقهاء حديث: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق»[3].

ومن المشهور عند الأصوليين حديث: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»[4].

(١) البخاري رقم ١٠٠ والترمذي رقم ٢٦٥٢.
(٢) البخاري رقم ١٠٠٦.
(٣) أبو داود رقم ٢١٧٨ وابن ماجه رقم ٢٠١٨ والحاكم ١٩٦/٢.
(٤) الحاكم المستدرك ١٩٨/٢ وصححه.

ومن المشهور عند النحاة حديث: «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه»[1] وهو حديث لا أصل له.

ومن المشهور عند العلماء عامة حديث: «المسلم من سلم الناس من لسانه ويده»[2].

ومن المشهور بين العامة أيضاً حديث: «العجلة من الشيطان»[3].

وهناك من الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس مما لا يوجد له إسناد أصلاً وهو ما يقال فيه لا أصل له.

وقد ألف العلماء كتباً في الأحاديث المشتهرة ومن أشهر هذه الكتب (المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة) للحافظ السخاوي المتوفى سنة (٩٠٢ هـ) ومختصره (تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث) لابن الديبع الشيباني الزبيدي المتوفى سنة (٩٩٧ هـ) وكتاب (كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس) للعجلوني، وكتاب (اللآلىء المنثورة في الأحاديث المشهورة) للزركشي المتوفى سنة (٧٩٤ هـ) وهو الذي اختصره الحافظ السيوطي المتوفى سنة (٩١١ هـ)، في كتابه الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة وكل هذه الكتب مطبوعة.

٢ ـ العزيز:

لغة: من عزّ يعزّ بالكسر قل وندر. أو من عزّ يعزّ بالفتح أي قوي واشتد.

واصطلاحاً: هو ما لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين وقد يزيد في بعض طبقاته، وسمي عزيزاً إما لعزته وقلة وجوده وندرته في الأحاديث، أو سمي عزيزاً أي أنه قد قوّي وعزّز بمجيئه من طرق أخرى.

(١) انظر اللآلىء المنثورة في الأحاديث المشهورة للزركشي ص ١٦٩ ـ ١٧٠.
(٢) البخاري رقم ١٠.
(٣) الترمذي رقم ٣٠١٢ عن سهل بن سعد.

ومثاله حديث: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين»[1].

والعزيز يكون صحيحاً وحسناً وضعيفاً على حسب صفات رواته من حيث القبول والرد.

حكمه: يجب العمل به متى توفرت فيه شروط القبول.

٣ ـ الغريب:

لغة: هو صفة مشبهة بمعنى المنفرد أو البعيد عن أقاربه ويسمى الفرد المطلق.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي تفرد بروايته راوٍ واحد في كل الطبقات أو بعضها، فإن كان التفرد في أصل السند وهو طرفه الذي فيه الصحابي يسمى فرداً مطلقاً، ومثاله حديث النهي عن بيع الولاء وهبته[2] فقد تفرد به عبدالله بن دينار عن عبدالله بن عمر، وحديث: «إنما الأعمال بالنيات»[3] فهو حديث فرد غريب في أوله مستفيض في آخره.

وقد يستمر التفرد في جميع الرواة أو أكثرهم، وأمثلته كثيرة وفي مسند البزار والمعجم الأوسط للطبراني الكثير من ذلك وللإمام الدارقطني كتاب سماه (الأطراف) خاص بأحاديث الأفراد.

وأما الفرد النسبي: فهو أن يحصل التفرد فيه بالنسبة إلى شخص معين وهو الذي يطلق عليه اسم (الغريب).

ولهذا فرق العلماء بين ما كان التفرد فيه في أصل السند فيسمونه فرداً مطلقاً، وما كان التفرد فيه نسبي إلى شخص معين يسمونه الغريب، ومثاله حديث مالك عن الزهري عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر[4].

(١) البخاري رقم ١٥.
(٢) البخاري رقم ٢٥٣.
(٣) البخاري رقم ١.
(٤) مسلم، الحج رقم ١٣٥٧.

ويطلق الغريب على ما رواه راوٍ وزاد في متنه أو سنده زيادة لم يذكرها غيره فيقال أغرب به فلان. ومن الغريب أيضاً المناكير وعامتها يرويها الضعفاء ويقال لما انفرد به أهل بلد فرووه دون غيرهم، تفرد به أهل مكة مثلاً أو أهل اليمن أو أهل الشام أو أهل مصر فيسمى فرداً تجاوزاً، وقد تكون الغرابة في المتن وقد تكون في السند وفي هذا يقول الترمذي غريب من هذا الوجه.

والغريب يكون صحيحاً وحسناً وضعيفاً على حسب صفات رواته من حيث القبول أو الرد.

ومن أشهر المصنفات في الغريب كتاب (غرائب مالك) للدارقطني والأفراد له.

حكمه: متى توفرت فيه شروط القبول يعمل به.

تقسيم الحديث من حيث القبول والرد

ينقسم الحديث من حيث القبول والرد إلى ثلاثة أقسام: صحيح وحسن وضعيف.

الحديث الصحيح

تعريف الحديث الصحيح:

الحديث الصحيح ما اتصل سنده بنقل العدل التام الضبط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة.

شرح التعريف: أي أن يكون الراوي مسلماً عاقلاً سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه، وإذا حدث بالمعنى اشترط فيه أن يكون عالماً بما يحيل المعاني، ومن هذا التعريف يتبين لنا أن شروط الحديث الصحيح خمسة:

١ ـ اتصال السند.
٢ ـ عدالة الراوي.
٣ ـ ضبط الراوي ضبطاً تاماً.
٤ ـ عدم الشذوذ.
٥ ـ عدم العلة.

فإذا اختل شرط واحد من هذه الشروط الخمسة فلا يسمى الحديث صحيحاً. وفيما يلي شرح هذه الشروط: